

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٨

الجمعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

وهم يبدؤون عملية الإنعاش الصعبة في أعقاب الموت والدمار
الناجمين عن الزلزالين الأخيرين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

كما أشرتم في بيانكم الافتتاحي (أنظر A/72/PV.3)،
سيدي الرئيس، فقد توليتم رئاسة الجمعية العامة في مرحلة صعبة
للغاية بالنسبة لتعددية الأطراف. ولكن أودّ أن تطمئنوا إلى أن
بلدي حكومة وشعباً على ثقة كاملة بقيادتكم، وإنني أتعهد
لكم بدعمنا الكامل والفعال فيما تباشرون مهمة إنجاز جدول
أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، الذي يركز على
الناس ويهدف إلى تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع على
كوكب مستدام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي
السيد ويلفريد إرلينغتون، وزير العدل ووزير الشؤون الخارجية
والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إرلينغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن
حكومة وشعب بليز، أتقدم بتعازينا القلبية إلى سكان البلدان
الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي إثر الدمار والخسائر في الأرواح
والممتلكات الناجمة عن إعصاري إيرما وماريا. وتقف بليز وقفة
تضامن مع البلدان الصديقة الأخرى من العالم للمساعدة
ولتقديم دعمنا الكامل للبلدان الشقيقة وأصدقائنا في الجماعة
الكاريبية. وأود أيضاً أن أعرب عن أحر مشاعر بليز تضامناً
وتعاطفاً مع شعب المكسيك، جيراننا الملاصقين لنا في الشمال،

وفيما يتعلق بتجربة بليز، فإنها قد احتفلت بعيد استقلالها
السادس والثلاثين في ٢١ أيلول/سبتمبر. وعلى مدى السنوات
الـ ٣٦ منذ الاستقلال، نضجنا لنصبح أمة موحدة تضم جميع
الشعوب في نسيج مجتمعتنا وتتمتع بالتعايش السلمي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1729726 (A)



الدول وعوائل رؤساء الوزراء من البلدان الأعضاء في الشبكة دعماً لتنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة ومبادرة "كل النساء وكل الفتيات في منطقة البحر الكاريبي".

يعمل قادتنا أيضاً على تحديد وتعميق الجهود الرامية إلى التصدي للأمراض غير المعدية من خلال اتباع نهج محددة الهدف لتعزيز أنماط الحياة الصحية، بدءاً بأصغر أعضاء مجتمعاتنا المحلية. بالنسبة لمنطقتنا، يعتبر الأمن، وتغير المناخ تهديدتين أساسيتين بنفس القدر لبقائنا. وقد ارتقت المنطقة إلى مستوى تلك التحديات، واعتمدت استراتيجيتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب واتبعت نهجاً ابتكارية ورائدة لبناء القدرة على التكيف، وتيسير انتقالها إلى اقتصادات ذات مستويات منخفضة من انبعاثات الكربون وعديمة الكربون في جميع أنحاء المنطقة.

سأطرق الآن إلى التحديات الماثلة والفرص المتاحة في مجال تمويل التنمية التي محورها الإنسان. إن تكلفة التنفيذ أمر لا يستهان به. على الصعيد الوطني، تقارب التقديرات المتحفظة لتكاليف تنفيذ استراتيجية النمو والتنمية المستدامة في بليز ربع الناتج المحلي الإجمالي. وتعكس استراتيجية تمويل التنمية خطة عمل أديس أبابا. ونستفيد من مزيج من الموارد المحلية والدولية المتأتية من قنوات مختلفة، مع الأخذ في الحسبان البيئة غير المواتية للسياسات الدولية. أما على الصعيد المحلي، فتقوم حكومتي بتعزيز قدرتها على تحسين عملية تحصيل الإيرادات.

تحفيز الاستثمار في الأعمال التجارية في بليز يمثل أيضاً نقطة العمل الحاسمة بالنسبة لحكومتي. فبليز شأنها شأن بقية الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة، شهدت انخفاضاً حاداً في الاستثمار الأجنبي المباشر طيلة الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦. إذ لم تصل تدفقات الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية حتى عام ٢٠١٦، إلا بنسبة ٠,٢ في المائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية. لعكس مسار ذلك الاتجاه النزولي، قمنا بإصلاح الحوافز الخاصة بالأعمال التجارية في بليز

وعملنا بكد لانتشال كل فرد من أبناء بليز، ولا سيما أولئك الذين وقعوا ضحايا التعصب المنافي للزمن، وقد قمنا بذلك مع الحرص على ضمان أن تجني الأجيال المتعاقبة ثمار عملنا ومواردا الطبيعية. وما برحت التنمية لدينا متواضعة نسبياً، ولكنها تدريجية ومنظمة.

لقد احتضنا برحابة صدر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأطلقنا استراتيجية بليز للنمو والتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ التي أدمجت فيها الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. إن مساهماتنا المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس تكمل أيضاً أهداف التنمية المستدامة. ونشهد بالفعل عوائد ذلك الاستثمار المبكر في السياسة والعمل. حققت بليز عدة أهداف بشأن السلامة على الطرق، وحماية البيئة البحرية، ومصادد الأسماك المستدامة.

هذه الإنجازات المبكرة ما هي إلا نقاط مرجعية. ونحن نعرف أنه لتحقيق التنمية المستدامة لدينا، يجب علينا أن نفعل الكثير، ولذلك تضع حكومتي أهدافاً أكثر طموحاً. وفي المؤتمر المعني بالمحيطات، أعلننا التزامنا بزيادة تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بمصادد الأسماك، عن طريق زيادة المحميات البحرية في مياها الإقليمية من ٣ في المائة إلى ١٠ في المائة، وتنفيذ قوانين تنص على الحد من استخدام المواد البلاستيكية. ومن بين المساهمات الطموحة في العمل المتعلق بالمناخ، أن بليز التزمت بعدم زيادة الانبعاثات مطلقاً في القطاع الحرجي، ووضعت هدفاً لتحقيق ٨٥ في المائة من مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٧.

بالإضافة إلى ما نقوم به من أعمال على الصعيد الوطني، نضطلع بعمل على الصعيد الإقليمي من خلال الاستفادة من قوة الجماعة الكاريبية لتحقيق نتائج على الوجه الأمثل لجميع شعوبنا عن طريق توحيد جهودنا الرامية إلى مكافحة المرض والتهديدات الأمنية. فقد استضافت بليز بفخر عوائل رؤساء

ومن وجهة نظر بليز، أنه يجب على الأمم المتحدة أن تعمل على إنفاذ الضوابط والتوازنات الضرورية التي تشكل جزءا من الهيكل المالي الدولي. ونرى أن للأمم المتحدة دورا تؤديه بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الرئيسي لتوحيد الجهود وتعزيز الاتساق والتعاون الدولي بشأن المسائل التي من شأنها دعم تعبئة الموارد المحلية. ونظرا للطابع العالمي الذي تتمتع به الأمم المتحدة فإنها أفضل مكان لتعزيز عملية تشاورية أكثر شمولاً وشفافية لمعالجة مسائل من قبيل التعاون الدولي في المسائل الضريبية والمسألة الأوسع المتمثلة في تمويل التنمية المستدامة.

على الرغم من أفضل الجهود التي نبذلها، ليس بمقدورنا تغطية تكاليف التنفيذ من مواردنا المحلية وحدها. إننا نعول على شركائنا الثنائيين من الشمال والجنوب. لقد طورنا أيضا علاقات عمل قوية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ولكن، بسبب وضعنا الراهن بوصفنا بلدا متوسط الدخل، فإن الحصول على المنح والتمويل التسهلي مسألة مقيدة بشدة. إن بليز في موقف لا تحسد عليها لكونها من البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون. ويبلغ الدين العام الخارجي ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ٢,٣ مليار دولار، وتبلغ نسبة الديون المحلية ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ٧٥٠ مليون دولار. وتبلغ تكاليف الفوائد على الديون وحدها نظير تلك الالتزامات ١٠٩ ملايين دولار خلال السنة المالية الحالية. أما وقد تركت حكومتي بدون بدائل مجدية، ما زالت تعتمد في التنمية على القروض بأسعار السوق.

لقد حرصت حكومتي على إثارة القضية مع الدائنين الخاصين لإعادة التفاوض على السندات المرهقة التي تهدد بتقويض القدرة على استدامة الديون. غير أن عالم التمويل الدولي الخاص ليس هو العالم الذي يولي أولوية عليا للسياسة العامة، لا سيما السياسة العامة لحكومة أجنبية.

في إطار السياسة العامة كما تقتضيه التزامات منظمة التجارة العالمية.

عملنا أيضا على إصلاح المؤسسات الرئيسية من أجل كفاءة نزاهة قطاع الخدمات المالية. وقد عززت الحكومة القدرة المؤسسية والإطار التشريعي والولاية الإشرافية لوحدة الاستخبارات المالية لديها.

قررت فرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية أن بليز تتمثل إلى المعايير الدولية. كذلك فإن المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي يحدد حاليا المعايير الدولية المتعلقة بالتعاون الضريبي، أدرج بليز في القائمة لكونها تتمثل إلى حد كبير بالولاية الضريبية ولكونها أنجزت بنجاح عملية المنتدى العالمي لاستعراض الأقران بشأن التدابير التشريعية والتدابير التنظيمية والإدارية.

في عام ٢٠١٣، اعتمدت بليز الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التي تهدف إلى تيسير التعاون فيما بين الولايات القضائية من أجل مكافحة تجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم بليز بمعايير التبادل التلقائي للمعلومات، إذ أنها دخلت في ٣١ اتفاقا ثنائيا وتبادلا للمعلومات.

ومع ذلك، لا تزال سمعة بليز، من الناحية المالية والاقتصادية، هشة أمام الإعلانات الانفرادية التي تصنف ولايتنا القضائية بأنها غير متعاونة أو غير ممتثلة. هذه الإعلانات الانفرادية تتسبب في إلحاق ضرر لا مبرر له بسمعة بليز وسلامة الخدمات المالية فيها، وتثني المستثمرين. تلك الإعلانات تقوض التدابير التشريعية والإدارية الكبيرة التي تبذلها حكومتنا لضمان امتثال بليز للمعايير الدولية والتزاماتها القانونية. ولكن الأسوأ من ذلك أنها تقوض شرعية المؤسسات التي تضع المعايير العالمية التي تستعمل في قياس امتثالنا.

وقد كشف إعصارا إيرما وماريا عن التحدي الإنساني الشديد، والتحدي الإنمائي الذي هو بنفس القدر من الشدة، اللذين تواجههما الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا شك أن هذا التحدي يشكل تحديا عالميا، كما ذكر الأمين العام بحق. ونحن نتطلع إلى المشاركة في مناقشات عملية المنحى بغية تيسير اختبار هذا التمويل لمبادرات التنمية المستدامة عبر الدول الجزرية الصغيرة النامية كمقايضة الديون بالإجراءات المتعلقة بالمناخ، وتوسيع نطاق التأمين ضد المخاطر المناخية، ودعم تدابير التكيف على الصعيد الفردي وحتى الصعيد الوطني.

ويمكن للأمم المتحدة أن تكون بمثابة حاضنة علمية من أجل إقامة شراكات حقيقية ودائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين، فيمكنها أن تعزز الابتكار وتنظيم المشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الصعيد الوطني، نحن على استعداد للدخول في مناقشات بشأن كيفية ضمان أن تكون الأمم المتحدة ملائمة لمقاصد بلدنا على أرض الواقع في الوقت الذي نسعى فيه إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠، ووضع حلول قطرية محددة من أجل التمويل المستدام.

وتتفق بليز تماما مع الأمين العام على أن الأمم المتحدة تضطلع بدور بالغ الأهمية بوصفها جهة حافزة، وابتكارية، وداعية إلى الاجتماعات، ونصيرة للإجراءات الناجحة. وما فتئت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، تنسق إطارا قائما على القواعد لمساعدة البلدان على التعاون واتخاذ إجراءات جماعية. وبينما نحن نحتضن حقبة جديدة من الانفتاح والشفافية والمساءلة، يجب أن تعكس عمليات الأمم المتحدة أيضا انفتاح وشفافية ومساءلة جميع المشاركين في التعاون الدولي والمستفيدين منه.

ونحن نعتمد على الأمم المتحدة في مناصرة سيادة القانون وحمايتها وضمان عالمية الاتفاقات الأساسية، ووضع معاهدات جديدة من أجل سد الثغرات حيثما وجدت. ومن هذا المنطلق، ننظر بليز إلى الأمم المتحدة كحاجز يفصل بين الديمقراطية

وفي ظل الأزمات المستمرة الناجمة عن سحب خدمات المصارف المراسلة من العلاقات مع المؤسسات المالية لشعوبنا الأصلية، فإن منطقة البحر الكاريبي برمتها تعاني من هذا الواقع. وبالنسبة لأمثال بنك أوف أمريكا (Bank of America) أو مصرف 'جيه بي مورغان تشيز' (JPMorgan Chase)، وليست المسألة أن إنهاء العلاقات المصرفية المراسلة مع مصرف وطني أو مصرف مركزي يقضي بشكل فعلي تلك الدولة من النظام المالي العالمي، وردا على ذلك، لا يقدم البلد الذي توجد فيه تلك المصارف شيئا سوى التعاطف. بل إن هذا يشكل مصدر قلق كبير، ليس بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي فحسب، لكن أيضا بالنسبة لجميع البلدان النامية، نظرا للاتجاه العالمي نحو تمويل القطاع الخاص لخطة التنمية.

ومن الأخرى أن تضع الأمم المتحدة إطارا تشاركيا للقطاع الخاص من أجل مراعاة الالتزامات التي قطعتها، والإجراءات التي اتخذتها، من أجل النهوض بالأهداف العالمية. ويوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى، منبرا مفيدا لدمج هذا الإطار. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تطور القدرات المناسبة لتتبع مواءمة التدفقات المالية الخاصة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن واجب الأمم المتحدة أيضا أن تعجل بإحراز تقدم في إعادة تحديد مقاييس التنمية لمعالجة الحالة الشاذة للبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، ولا سيما البلدان التي تواجه تحديات فريدة من نوعها، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وترحب بليز بالتزام الأمين العام تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد به، وأشيد بكم سيدي الرئيس، على عقد دورة استثنائية بشأن إعصار إيرما. وأود أن أعرب عن تعهد حكومتي بالتضامن مع أفراد أسرنا الكاريبية التي دمرتها تلك العاصفة غير المسبوقة، وفي الآونة الأخيرة، إعصار ماريا.

ولا تزال الحالة في فنزويلا تمثل تحدياً لنا جميعاً في منطقتنا وفي نصف الكرة الأرضية حيث نعيش. إن بليز تؤيد تماماً موقف الجماعة الكاريبية، الذي يؤكد احترام القانون الدولي والمبادئ الدولية، ويبحث على التسوية عن طريق الحوار. وتحقيقاً لهذه الغاية، عرضت الجماعة الكاريبية مساعيها الحميدة.

وفي منطقتنا، لا تزال نشهد معاناة إخواننا وأخواتنا الهايتيين. ولا يمكن لبليز أن تظل صامتة في مواجهة هذا الظلم الذي لا يطاق، وينطبق الشيء ذاته على بقية العالم. ونحن نؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق العدالة لجميع أولئك الذين تعرضوا للتهمة أو الاضطهاد أو وقعوا ضحايا أو تم إسكاتهم. وعندما نفشل في التمسك بواجبنا إزاء معايير الأمم المتحدة وقيمها، فإن البشرية نفسها هي التي تتعرض للمعاناة. ولكن عندما ندافع عن تلك المعايير والقيم، فما من إنجاز أكبر من ذلك. إن شعب هايتي يعرف جيداً هذا الأمر، ويتطلع بأمل ولسبب وجيه، إلى نزع الأمم المتحدة الحديد للتصدي للكوئيرا في هايتي، وإلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وبالمثل، عندما كانت سلامة بليز الإقليمية موضع خلاف، لجأت إلى الأمم المتحدة من أجل الدفاع عن سيادة البلد على أراضيها، لأننا طالما كنا دولة عضواً تعرف واجباتها، نعمنا بالسلام. إننا نريد لذلك السلام أن يستمر، لذا فقد اتخذنا جميع الخطوات الممكنة لجعل غواتيمالا تجلس إلى طاولة العدالة بغية حسم مطالبة ذلك البلد التي لا أساس لها من الصحة في أراضيها.

وفي عام ٢٠٠٨، اتفقت بليز وغواتيمالا على إحالة الادعاء الغواتيمالي بملكية أراض بليزية إلى محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي للمنظمة، رهنا بإرادة كل من شعبينا وكل من بليز وغواتيمالا في طريقها إلى إجراء الاستفتاءات اللازمة للحصول على موافقة شعبينا. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نتبع نهجاً بناءً،

والطغيان، وبين العدالة الاجتماعية والاضطهاد، وبين الصالح العالمي والمصلحة الذاتية. وهدفها النهائي هو حماية مصالح البشرية جمعاء. وبهذه الروح، نتوقع من الأمم المتحدة أن تتصرف، ولذلك فإننا نصر على أن يتم الانتهاء فوراً من الإصلاحات التي طال انتظارها هيكل السلام والأمن في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، حتى لا يكون هناك أي عائق أمام العمل.

ولطالما أيدت بليز الأمم المتحدة في أداء دورها. لقد أيدنا مساعيها لإقامة شراكات جديدة من أجل التنمية، والنهوض بالسياسات الصحية العالمية، وتحقيق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وحماية أكثر الفئات ضعفاً، والسيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لقد كنا في طليعة الكفاح العالمي لحماية بيئتنا الطبيعية المشتركة والحفاظ عليها من التدهور البيئي وتغير المناخ، وكفالة الاستخدام المستدام لكوئينا، ولا سيما محيطاتنا، التي تحافظ على الحياة على الأرض. ومن خلال الجماعة الكاريبية، فإننا نقود المسؤولية عن تقديم التعويضات لضحايا الاسترقاق وذريتهم.

وبالنسبة لبليز، بوصفها دولة عضو في الأمم المتحدة، فإن الدعوة إلى التعاون السلمي فيما بين الدول، والحق في تقرير المصير لجميع الشعوب، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، هو واجب غير قابل للتقيد. ولذلك لا يمكننا أن نلتزم الصمت أينما ظل الظلم قائماً. ونحن نرى الظلم الذي يرتكب ضد شعب تايوان، الشعب الذي يتمسك بالمقاصد والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، في حين أن الأمم المتحدة، على النقيض من ذلك، لا تتمسك بتلك المقاصد والمبادئ فيما يتعلق بذلك الشعب.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن، وقع شعب كوبا ضحية للظلم نتيجة للحصار الانفرادي الفظيع وغير القانوني. كما نرى أن الظلم ما زال يلقي بظلاله على شعوب فلسطين وسورية واليمن والصحراء الغربية وجنوب السودان وبلدان أخرى.

ويود بلدي أيضا أن يعرب عن خالص تهانیه لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش إذ يعكف على الاضطلاع بولايته الجديدة بصفته الأمين العام. ونشكره على الطاقة والتصميم اللذين أبداهما بالفعل خلال الأشهر الأولى من نشاطه على رأس المنظمة.

وأشعر بالامتنان على الموضوع الذي اختير لهذه الدورة - "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، حيث تكمن المسائل التي تعتر بها جمهورية سان مارينو مثل حقوق الإنسان والسلام والتنمية المستدامة في صميم جدول الأعمال. وهو موضوع جامع، لأن إعلاء شأن حقوق الإنسان مجسد في كل إجراء تتخذه الأمم المتحدة في خدمة السلام والأمن والعدالة والتنمية المستدامة. وفي الأعوام المقبلة، سيتعين على المجتمع الدولي أن ييذل كل ما في وسعه لتحقيق هذه الأهداف.

وفي كل حالة من حالات النزاع المسلح، من دواعي الفزع أننا نشهد الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان. ويتعرض اللاجئين والمهاجرون للتمييز ومختلف أشكال الإيذاء والاتجار. ويستمر التمييز العنصري والديني والتعصب في كثير من أجزاء العالم. ويكمن عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي في صميم التحديات العديدة والمتزايدة التعقيد التي يطلب من الأمم المتحدة أن تواجهها. وللأسف، شهدنا في الأعوام الأخيرة زيادة في حالات عدم المساواة والتهميش، ليس في البلدان النامية فحسب، بل أيضا في البلدان الغنية، حيث تزداد قطاعات السكان الكبيرة التي تكافح ضد الفقر المتزايد. وهذا تهديد للاستقرار العالمي، إذ إنه يؤدي إلى تآكل الثقة بالمؤسسات الوطنية والمتعددة الأطراف ويؤجج الحركات ذات النزعة القومية والشعبوية. ولذلك فإن الالتزام الجماعي بحقوق الإنسان أمر ضروري.

بدعم كامل من منظمة الدول الأمريكية، في علاقاتنا الثنائية والحفاظ على السلام على طول الحدود. وتظل بليز ملتزمة بالعمل مع غواتيمالا على وضع الصيغة النهائية لآلية التعاون الخاصة بنهر ساستون بغية التقليل إلى أدنى حد من احتمال حدوث توترات أو حوادث على طول الحدود الجنوبية لبليز.

وفي الختام، عشنا، نحن البليزيون، على مدى الـ ٣٦ عاما الماضية في وئام مع بعضنا البعض ومع الطبيعة. وبنينا مع قادتنا، وبدعم من الدول الصديقة الأخرى، دولة قوية بعرق جبيننا. والتزمنا بدستورنا الذي يكرس مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجميع. وسوف نثابر في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهدافنا العادلة، ونتطلع إلى الأمم المتحدة لما تقدمه من دعم مستمر. وفي المقابل، نطمئن الأمم المتحدة وكل دولة من الدول الأعضاء بأن بليز ستدافع عن مجتمعا الدولي ومقاصده ومبادئه.

إن شعارنا الوطني هو "Sub Umbra Floreo" - "في ظل أزدهر". وفي ظل الأمم المتحدة، سنزدهر جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولا رينزي، وزير الخارجية والشؤون السياسية والعدالة في جمهورية سان مارينو.

السيد رينزي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وأتمنى لكم فترة ولاية مثمرة. إن تجربتكم بصفنتكم وزير خارجية سلوفاكيا ومعرفتكم العميقة بالشؤون الدولية موارد قيمة للغاية للأمم المتحدة. ويؤكد وفد سان مارينو لكم على أقصى استعداداته للعمل معكم أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

عدم التمكن من التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن الإصلاحات اللازمة لتحسين أداء المنظمة.

إن جمهورية سان مارينو تتابع باهتمام عملية تنشيط الجمعية العامة، التي يجب أن تظل نقطة التقاء ومنتدى لتبادل الأفكار ولإجراء المناقشات، التي تؤدي إلى حلول راسخة في توافق قوي للآراء. وبالمثل، ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن هدفا لجميع الدول الأعضاء. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، فإننا نرى أن المفاوضات الحكومية الدولية تسهم في التوصل إلى اتفاقات تعكس توافق آراء سياسيا واسع النطاق وقويا يمثل مصالح جميع مجموعات التفاوض.

وتدعو سان مارينو إلى إجراء إصلاح يجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية وخضوعا للمساءلة. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بالحوار المستمر فيما بين الدول، وبالوعي بأن من الضروري تجاوز المواقف الأولية إذا أُريد التوصل إلى أوسع اتفاقات ممكنة. وتؤيد جمهورية سان مارينو خطة الأمين العام للإصلاح، التي تشمل تبسيط الإجراءات وإضفاء الطابع اللامركزي على عمليات صنع القرار وتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة.

إن حقوق الإنسان علة وجود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وتحدد خطة التنمية المستدامة مستقبلنا ورؤية لبناء مجتمع سلمي وشامل للجميع وآمن حيث يزال عبء الفقر، ويقتسم الرخاء وتتاح فرص العمل الكريم للجميع. وبالتوافق مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تعكس الخطة أيضا طموح الدول الأعضاء والتزامها بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٠، وإتاحة الفرصة لكوكبنا وسكانه للحياة لفترة أطول وفي ظروف أفضل. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة طموحة لأنها عالمية: فهي تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة -

ولا يمكن إنكار العلاقة بين السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان: ومن الضروري اتخاذ تدابير لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من أجل منع نشوب النزاعات وضمان السلام. وعلاوة على ذلك، فإن السلام والتنمية المستدامة مفهومان متكاملان: فالجتمعات الشاملة للجميع والسلمية بصورة أكبر تهيئ الظروف لتحقيق التنمية المستدامة والعكس صحيح.

إن تعقيد التحديات التي لا بد أن تتصدى لها الأمم المتحدة اليوم لا مثيل له في تاريخ المنظمة. وذكرونا الطابع المترابط للتحديات بأن على البلدان أن تعمل معا لكي تكون أكثر فعالية في مكافحة تغير المناخ والإرهاب العالمي والفقر ولكي تبني مجتمعات أكثر شمولاً وأماناً وعدلاً من أجل الجميع. وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/72/1)، فإن من الأهمية بمكان إحياء الثقة بتعددية الأطراف و، على وجه الخصوص، بالأمم المتحدة. ويؤمن بلدنا دوما بقوة الحوار واحترام الآخرين، وهي قيم تدعم التعايش السلمي فيما بين الشعوب.

إن الطابع القائم على المساواة إلى حد بعيد وشرعية الأمم المتحدة التي لا جدال فيها، بالتوافق مع الطابع العالمي للمشاركة في المنظمة، يؤكد مجددا بشكل قاطع على جدوى المنظمة ودورها المحوري بوصفها منتدى لحل المشاكل العالمية. ويجب ألا تكون التقاليد الدينية والثقافية المختلفة الموجودة في منظمنا عقبة بل بالأحرى أن تشكل موردا قيما للتوصل إلى حلول عالمية من خلال الوساطة والتوليف فيما بين التنوعات.

ويجب على الأمم المتحدة أن تتكيف بسرعة مع التحديات العالمية الجديدة ومع الفرص الجديدة التي يتيحها عالم مترابط بشكل متزايد من أجل أن تكون أكثر فعالية في الاضطلاع بولايتها. ولذلك فإن الإصلاح بالغ الأهمية لاستقرار العالم في المستقبل ولصون السلام والأمن الدوليين، وهو ما يجب أن يظل في صميم إجراءاتنا. ونرفض أي تقليص لدور الأمم المتحدة لمجرد

وتشير خطة عام ٢٠٣٠ إلى أنه يجب تعزيز حقوق أشد الناس ضعفاً وحمايتهم. وما فتئت جمهورية سان مارينو تولي اهتماماً خاصاً لأشدّ الفئات ضعفاً، أي النساء والأطفال والمسنين والمعوقين.

إن سان مارينو، التي تعدّ من أول البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عازمة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً من خلال اعتماد الأطر التشريعية والسياسات التي تشجع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة في السياق المهني والاجتماعي والثقافي على الصعيد القطري.

ويجب أن تكون المساواة بين الجنسين هدفاً من أهداف المجتمع الدولي. وللأسف، لا تزال المرأة ضحية للتمييز والعنف في كثير من أنحاء العالم، بما فيها أكثر البلدان تقدماً.

ودعماً للمبادرات التي شجعها الأمين العام، وقعت سان مارينو على الاتفاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون حقوق ضحايا الاعتداء الجنسي وكرامتهم في صميم جهودنا الجماعية.

والمحزن هو أن الأطفال هم الفئة الأشدّ ضعفاً، ويمكن أن يقعوا ضحية للعنف والاعتداء والاستغلال. ويجب أن تكون حماية حقوقهم في صلب أعمالنا. إن سان مارينو تؤيد الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لهذا العام، الذي يؤكد مجدداً التزام المجتمع الدولي تجاه الأطفال، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر، وتعزيز مشاركتهم والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز.

ولا يزال اللاجئين والمهاجرون عرضة للتمييز العنيف. ولا سبيل للتصدي للتحدي الإنساني الضخم الذي تشكله حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين إلا من خلال قدر

الاجتماعي والاقتصادي والبيئي - وهي قابلة للتطبيق على جميع الدول.

وبعد مرور عام على اعتماد أهداف التنمية المستدامة، فإن تنفيذها الفعال يمثل التحدي الحقيقي حالياً. وفي العديد من المجالات التي تغطيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن من دواعي الأسف أن التقدم المحرز لا يتماشى مع الآمال. فعلى سبيل المثال، يلزم القيام بالمزيد من العمل من أجل الأشخاص الـ ٧٠٠ مليون الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من سوء التغذية.

وينبغي تنفيذ المزيد من الإجراءات الهادفة إلى الحد من وفيات الأمهات، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وضمان نظم تعليمية منصفة وشاملة للجميع، والاستثمار في الطاقة المستدامة، وتوفير الرعاية الصحية لمزيد من الشرائح السكانية. إن تنفيذ خطة ٢٠٣٠ من مسؤولية فرادى الدول، التي ينبغي لها الوفاء بوعودها من خلال إدراج أهداف التنمية المستدامة في تشريعاتها وسياساتها الإنمائية.

كما يجب أن تكون الثورة الثقافية جزءاً من سياساتنا في السنوات المقبلة. وفي جمهورية سان مارينو، على سبيل المثال، قمنا بتعزيز المبادرات المتعلقة بالثقافة في مجال التنمية المستدامة على صعيد مختلف القطاعات، بما فيها التعليم، والتعمير، والتخلص من النفايات، ووسائل النقل العام.

كما يضطلع المجتمع المدني والقطاع الخاص، بوصفهما عنصرين مكملين لعمل الحكومات الوطنية، بدور هام في حشد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة التنمية. وفي هذا الصدد، تذكر سان مارينو بالنتائج الهامة التي تحققت عقب اعتماد خطة عمل أديس أبابا، التي حددت شتى التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لتمويل التنمية وأرست أسس البرنامج العالمي الوارد في خطة عام ٢٠٣٠.

كثيراً من المعاناة للمدنيين، وأزمة إنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل، وحركات نزوح جماعية مأساوية للمهاجرين واللاجئين، فضلاً عن استفحال الإرهاب والتطرف العنيف، وزيادة الشعبوية والتعصب.

وعلى الرغم من المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى حل سياسي في سورية، التي استؤنفت في كانون الثاني/يناير الماضي تحت رعاية الأمم المتحدة، وتولّى تسييرها المبعوث الخاص للأمين العام، الذي تقدّم جمهورية سان مارينو له دعمها الكامل، فإن الحالة ما زالت شديدة التقلب، وأدّت إلى تشريد أعداد هائلة من المدنيين، كما تشكل، في الوقت نفسه، تهديداً لاستقرار المنطقة برمتها.

إن جمهورية سان مارينو تؤيد الأمين العام في مبادرته الرامية إلى تعزيز عمليات منع نشوب النزاعات والوساطة لتسويتها. وفي هذا الصدد، فإن بلدي سوف يشارك في المبادرة الإيطالية من أجل إنشاء شبكة من النساء الوسيطيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تهدف إلى الإسهام في عمليات السلام من خلال منع نشوب النزاعات والوساطة فيها. وسيكون بوسع الأمم المتحدة استباق أسباب نزاع يُحتمل نشوبه عن طريق إقامة علاقات مع مختلف الجهات المعنية الوطنية أو الإقليمية والعمل على تحقيق السلام المستدام.

وتولّد النزاعات المسلحة، على نحو أكثر تواتراً، الإرهاب والتطرف العنيف وتغذيها، كما تُفاقم التوترات العرقية والدينية والسياسية والاقتصادية. إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام، في غاية الخطورة، وتشمل القتل والاختطاف، واعتناق الديانة قسراً، والاتجار بالبشر، والرق، والاعتداء الجنسي، فضلاً عن تدمير أماكن ذات قيمة دينية أو ثقافية للأقليات الإثنية والدينية.

أكبر من التعاون وتحسين تقاسم المسؤوليات والتكاليف بين جميع الدول. فقد بلغت ظاهرة نزوح الشعوب مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة.

إن جمهورية سان مارينو تؤيد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمد في شهر أيلول/سبتمبر. ويتضمن هذا الإعلان مجموعة من الالتزامات الجريئة الرامية إلى التصدي للتحديات التي تطرحها التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين، كما يتيح وضع خطة لتنفيذ تلك الالتزامات.

وفضلاً عن حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، فقد دُعيت الأمم المتحدة أيضاً إلى مواجهة أزمات إنسانية خطيرة ومعقدة. وعلى نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره بشأن أنشطة المنظمة، تلقى زهاء ٩٦ مليون شخص في أكثر من ٤٠ بلداً، يمثل النساء والأطفال أكثر من نصفهم، المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٧. ويبين التقرير أنه في عام ٢٠١٦، أدّت الكوارث الطبيعية إلى تشريد نحو ٣١ مليون شخص، وهو ما يفوق بثلاثة أضعاف عدد المجرّين على الفرار بسبب النزاعات المسلحة. كما يعاني أكثر من ٢٠ مليون شخص في القارة الأفريقية من أزمة غذاء لم يسبق لها مثيل.

ولطالما أيدت جمهورية سان مارينو مشاريع التعاون والتدخلات في حالات الطوارئ التي تتم تحت رعاية العديد من المنظمات الدولية، ولا سيما الكيانات المنتمية إلى أسرة الأمم المتحدة. ويعرب بلدي عن امتنانه للأمين العام للإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذها لصالح الشعوب التي تواجه حالات الطوارئ الإنسانية، وكذلك لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لما قدّمه من استجابة سريعة وإسهام كبير.

واليوم، تشارك الأمم المتحدة في أوسع انتشار عرفته المنظمة فيما يخصّ عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد سببت الحروب الحديثة العهد وتلك التي لم تضع بعد أوزارها

على الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولياتها، بما فيها مسؤولية مساعدة منظماتنا على الاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية مواطني العالم.

وسان مارينو، بفضل تاريخها الطويل من السلام والحرية، دولة ذات هوية قوية. ودولتنا صغيرة، ولكنها تفتخر بإسهاماتها في مجتمع الأمم المتحدة. وكل ما نقوم به ينبغي أن يهدف إلى استعادة قدرة الأمم المتحدة وسلطتها، كيما تظل المرجع الذي لا غنى للمجتمع الدولي عنه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية ووزيرة التعليم ووزيرة الشؤون الثقافية في إمارة ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، من دواعي سروري أن أراكم تتراأسون دورة الجمعية العامة هذه. ونحن نعرف أننا في أيدٍ قديرة للغاية. وإنني أتطلع للعمل معكم عن كثب. كما نود أن نحكي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية. وأنا واثقة من أنه سيرسم مساراً ذكياً لإحداث التغييرات التي نود أن نراها في الأمم المتحدة.

لقد اقترحتم علينا موضوع "مهورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". وهذا يعيدنا إلى بداية ميثاق الأمم المتحدة، المكتوب باسم شعوب العالم. وحتى يومنا هذا، تقف الأمم المتحدة رمزاً للأمل كبير في جميع أنحاء العالم: الأمل في السلام والأمل في تحقيق العدالة والأمل في حياة كريمة ولائقة. وهذا هو الطموح الأساسي لكل إنسان. إلا أن هذه الآمال لا تزال بعيدة المنال بالنسبة للملايين. بينما تحطمت الآمال بالنسبة لملايين آخرين.

لقد كان التعصب والنزعة القومية هما الدافعان للحرب العالمية الثانية، ورداً على ذلك أنشئت هذه المنظمة. فهي المكان

كما أن الجماعة التي أطلقت على نفسها اسم الدولة الإسلامية والقوات المرتبطة بها مسؤولة عن العديد من الهجمات الإرهابية المميتة في أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى يُقدّم المسؤولون عن تلك الجرائم البشعة إلى العدالة. وتؤيد سان مارينو الأنشطة والمبادرات التي تقوم بها الأمم المتحدة لتعزيز العدالة وسيادة القانون، اللذين يشكلان جزءاً أصيلاً من الخطة الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ويرحب بلدي بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام، بتأييد من الجمعية العامة، لإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب الذي يرأسه وكيل من وكلاء الأمين العام، بغية تعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة وتقديم مساعدة أفضل للدول الأعضاء في كفاحها ضد الإرهاب.

إن أنشطة نزع السلاح تضطلع بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتهدد التجارب الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سياق برنامجها لتطوير الأسلحة النووية، الأمن على الصعيد الإقليمي، وكذلك على الصعيد العالمي، كما أنها تؤكد ضرورة وضع سياسات قوية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وتدين سان مارينو بشدة إطلاق القذائف الذي أقدمت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتطالبها بالكف عن مثل هذه الأنشطة، كما ندعو إلى تنفيذ الجزاءات الواردة في قرارات مجلس الأمن الأخيرة تنفيذاً كاملاً في جميع الدول.

وشاركت سان مارينو في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه الماضي، التي تعدّ خطوة هامة في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

ويجب أن تتحلى الأمم المتحدة بمزيد من الفعالية والمرونة من أجل التصدي للتحديات الراهنة الكثيرة والمعقدة. ويجب

الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً، وهي آلية المساءلة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار ٢٤٨/٧١. ولن تعقد الآلية نفسها محاكمات جنائية للجنة. ولكنها يمكن أن تكون ذات أهمية حاسمة. فإعداد ملفات القضايا للملاحقة في المحاكم ذات الولاية القضائية خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام. ومن المتطلبات الأساسية لنجاح تلك الآلية حصولها على دعم قوي منا، نحن الدول الأعضاء: سياسياً، بالإصرار على أهمية العدالة كجزء من الحلول السياسية؛ ومالياً، من خلال توفير التمويل المستدام؛ وموضوعياً، عن طريق تبادل المعلومات والأدلة على الجرائم التي في حوزتنا.

والمساءلة عن أسوأ الجرائم التي يمكن تخيلها، المرتكبة في سورية بل وفي أماكن أخرى أيضاً، هو أمر لا بد منه. ولكن الحقيقة هي أنه لا يوجد سبيل للانتصاف أو التعويض عن هذه الجرائم. والوقاية هي الشكل الفعال الوحيد للحماية. ونحن نتطلع إلى مجلس الأمن بصفة خاصة للقيادة. وأنا أشكر الدول الـ ١١٣ التي انضمت إلينا في دعم مدونة قواعد السلوك بشأن إجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ونحن، معاً، نمثل أغلبية قوية من الدول التي تتطلع إلى أن يتخذ المجلس إجراءات ناجعة من أجل إنهاء هذه الجرائم ومنعها. وما كان يمكن لهذا التعهد أن يأتي في وقت أفضل. فالأمين العام جعل الوقاية أولوية رئيسية في جدول أعماله وتطبيق مدونة قواعد السلوك يعمل على خير وجه عندما يكون هناك تفاعل مثمر بينه وبين مجلس الأمن.

ولم يسبق أن كانت الاحتياجات للمساعدة الإنسانية ضخمة مثلما هي اليوم. ولم يحدث من قبل أن شهدنا مثل هذا النقص الكبير في استجابتنا. إن ما يسمى ”الأزمات

الذي نسعى فيه إلى إيجاد الحلول معاً، عوضاً عن السعي إلى تنفيذ مخططات قومية متشددة. ولن نتمكن من تحقيق أفضل النتائج في الأمم المتحدة إلا باعتماد هذا الفهم. فن أهوال النزاعات المسلحة، ومأساة الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، قد دفعت الدول المؤسسة للتعهد بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وقد التزمنا جميعاً بإزالة التهديدات للسلام وقمع أعمال العدوان. غير أننا اليوم كثيراً ما نعمل على إدارة النزاعات المسلحة واحتوائها بدلاً من منعها بداية. ولا بد لنا أن نفعل ما هو أفضل من ذلك. وهذا العام، لدينا فرصة سانحة لاتخاذ خطوة تاريخية إلى الأمام. ولأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة، يمكننا أن نعطي المحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية على جريمة العدوان. وأخطر أشكال الاستخدام غير المشروع للقوة سيعاقب عليها. وستكون المحكمة المسؤولة عن ذلك هي المحكمة الجنائية الدولية، حجر الزاوية في كفاحنا المشترك من أجل المساءلة. وأهيب بكم جميعاً اليوم الارتقاء إلى مستوى الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا عندما وقعنا على الميثاق. فلنعمل على إنفاذ حظر الاستخدام غير المشروع للقوة بجعله جريمة يعاقب عليها في أعلى محكمة للقانون الجنائي لدينا. وفي العام القادم، نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للمحكمة الجنائية الدولية. وهذه المحكمة صاحبة الولاية على أخطر الجرائم ضد القانون الدولي تمثل إنجازاً هائلاً. ولكنها لا تزال تفتقر إلى العالمية. ولذلك، ما زالت هناك فجوة كبيرة متمثلة في الإفلات من العقاب. ولا يزال هناك عدد كبير جداً من الناس لا يستفيدون من حمايتها القانونية. ويجب ألا نتركهم بدون أمل. فهم يستحقون فرصة حقيقية لتحقيق العدالة. فقد عانى الشعب السوري، بصورة خاصة، من عنف لا يوصف. والجرائم المرتكبة ضده فظيعة. والصمت الذي ظل ردنا الوحيد لوقت طويل يجب أن يُشعرنا جميعاً بالعار. ولكن أخيراً، اجتمعنا معاً في أواخر العام الماضي لتهيئة فرصة حقيقية للعدالة -

وليس الاتجار بالبشر والرق الحديث مجرد جريمتين؛ بل إنهما شكل مريح من أشكال الجريمة المنظمة. ولذلك، فإننا نرى إمكانات كبيرة في استخدام الأدوات المستحدثة لمكافحة الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة. ويمكن أن يقودنا تعقب الأموال إلى الوصول لمرتكبي هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، فإن ليختنشتاين على استعداد لتبادل الخبرات التي اكتسبتها بوصفها مركزاً ماليا ملتزماً بالمعايير الدولية للشفافية والمساءلة.

إن من نخدمهم يتطلعون إلينا للحد من المخاطر والتخفيف من حدة التوترات. ومع ذلك، فإن العالم يتسارع نحو سباق جديد للتسلح. إننا نواجه مخاطر متزايدة من التدمير الذاتي، بما في ذلك الفضائع البشعة المتمثلة في استخدام الأسلحة النووية. ومعظمنا يتذكر الصور المفزعة لهيروشيما وناغازاكي التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٤٥ الموجودة في كتب التاريخ. لقد أنشئت الأمم المتحدة على رماد هيروشيما وناغازاكي والوعد بأن ذلك "لن يتكرر أبداً"، ولكن بسبب تقاعسنا الجماعي، فإننا لم نف بهذا الوعد.

لقد غيرنا هذا الأسبوع مسارنا نحو الأفضل بتوقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومما لا شك فيه أن ذلك سيسغرق وقتاً لرؤية تأثير المعاهدة على مخزونات الأسلحة النووية. وعلى الرغم من ذلك، فإن وضع عدد من المعايير القانونية الهامة التي ستصبح قواعد ملزمة تقدم كبير. إن الأسلحة النووية محظورة وينبغي القضاء عليها. ولا يمكن تبرير استخدامها أبداً. وتتعارض المعاناة التي تسببها مع المبادئ الأساسية للإنسانية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وما يمليه الضمير العام. وفي يوم الأربعاء، وقعت على المعاهدة باسم ليختنشتاين بوصفها إحدى الدول الخمسين الموقعة عليها. ونحن معاندين لأولئك الذين اختاروا الوقوف بعيداً. إننا بحاجة إلى التزامهم لتحقيق النجاح في تخليص العالم من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

المنسية"، هي تلك التي تحتاج إلى اهتمامنا أكثر من غيرها. ومع ذلك، فإن اهتمامنا الجماعي لا يكاد يكفل العدالة حتى لأبرز الحالات الطارئة. ولا يزال النزاع المسلح محركاً رئيسياً للنزوح والمعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار. ولكن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تدفع الناس إلى الرحيل عن ديارهم. وعلى الصعيد العالمي، هناك أعداد غير مسبقة من الأشخاص المتنقلين عبر العالم. وقد شهد التاريخ فترات مختلفة للهجرة الجماعية. وهناك أدلة وافرة على أن الهجرة كانت عاملاً إيجابياً يثري المجتمعات المستقبلية. ولكن النزوح الجماعي للسكان والهجرة غير النظامية بشكل خاص تثير حالة من القلق والخوف. ومعالجة هذه العقبات بجدية أمر بالغ الأهمية للتغلب عليها. ابني، ليونارد، دخل مرحلة رياض الأطفال في العام الماضي. يوجد في مجموعته طفلان لاجئان من سورية. وكأم، فكرت في الكيفية التي قد يؤثر بها ذلك عليه وعلى نموه. وما حدث أنه سرعان ما تعلم بضع كلمات باللغة العربية، ويعرف ما هو مذاق كعكة عيد ميلاد سورية. وبات يدرك الآن أيضاً أن هناك أطفالاً يظنون في كل ليلة أن منازلهم قد تتعرض للقصف. ونحن نعلق آمالاً كبيرة على الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة الذي سنتعمده معاً في العام القادم. وإنني أردد أصداء النداء الذي وجهه الأمين العام: الهجرة يجب أن تكون خياراً وليس ضرورة. ويتعرض المهاجرون غير النظاميين بشكل خاص للاستغلال وسوء المعاملة. ولعل الاتجار بالبشر والرق الحديث هما أكبر فضيحة تمس حقوق الإنسان في عصرنا. وهي ظاهرة عالمية. ولكنها تزدهر خصوصاً في الظروف التي تهيئ مستويات عالية من الهشاشة. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، فإن النساء والفتيات يتضررن بشكل غير متناسب. وقبل عدة عقود، اتفقنا على إلغاء الرق بجميع أشكاله. والمعايير القانونية ذات الصلة تنطبق عالمياً. غير أن الواقع هو أن مستوى الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الأعمال يثير القلق. ويجب ألا نقبل هذه المفارقة بعد الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن السيد نيكوس كوتزياس، وزير خارجية الجمهورية الهيلينية.

السيد كوتزياس (اليونان) (تكلم باليونانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أتمنى كل النجاح للأمين العام الجديد، السيد غوتيريش، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لما يضطلع به من عمل.

كما أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، واختيار الموضوع الرئيسي لهذا العام.

إن عالمنا اليوم يتغير بسرعة. وإننا نمر بحقبة ثانية للآلات، حقبة لم تعد فيها الآلات امتدادا لقوة بدنية بل إنها توفر ثروة ومعرفة روحية. وعلى الرغم من أن الآلات اليوم أسرع وأصغر حجما، فإنها تؤثر تأثيرا هائلا على حياتنا اليومية، مما يؤثر على طريقة عملنا وإنتاجنا واتصالنا وتفاعلنا. ويمكن وصف هذا الاتجاه الجديد بأنه الثورة الصناعية الرابعة. فهو يجلب معه ابتكارات ومزايا، وكذلك تحديات، لا سيما بالنسبة للدول. ويتعين التصدي لهذه التحديات على نحو فعال إذا أردنا البقاء على قيد الحياة في الواقع الدولي المعقد في الوقت الراهن.

ويتعين على الدول أن تبدي المرونة وأن تفي باحتياجات شعوبها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والاتصالات، والنمو، والابتكار. ويتعين على الدول أن تتطور، ولكن يجب أن يرتبط هذا التطور بتطور هذه المنظمة. فهل ستمكن الأمم المتحدة من مواكبة هذه التطورات والتكيف مع الواقع الناشئ الجديد؟ وفي ضوء هذا التكيف المزدوج، فإن هذا وقت حرج للغاية يتطلب إجراء الإصلاحات التي من شأنها أن تتيح للأمم المتحدة أن تبقى ذات أهمية في عالم دائم التغير يختلف تماما عن العالم الذي كان موجودا عام ١٩٤٥. وإذا أريد للأمم المتحدة الحفاظ على قدرتها على الوفاء بولايتها، يجب أن تتطور لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

لقد كان لي شرف مخاطبة الجمعية العامة ثماني مرات. وقد تحدثت في كل مرة عن جانب معين من جوانب عمل الأمم المتحدة يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لي، وهو المساواة الكاملة بين الجنسين. إن التقدم المحرز في العقود القليلة الماضية قد تباطأ إلى حد كبير، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني. وهذا اتجاه يبعث على القلق. فلم يتم الوفاء بالالتزامات، وتحولت الاستراتيجيات إلى ما يزيد قليلا عن كونها وعود جوفاء. وتتعرض الإنجازات التي لم يشكك فيها أحد قبل ٢٠ عاما إلى الهجوم. وانخفض مستوى المشاركة السياسية، ولا تزال الإحصائيات عن الفوارق في الأجور بين الجنسين مروعة. غير أنني ما زلت لست ملتزما فحسب، بل ومتفائلا أيضا، حيث إنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن العديد من أهدافنا المشتركة لن تتحقق إلا إذا حققنا المساواة بين الجنسين. وفي إطار أهداف التنمية المستدامة، تجتمع الأهداف على الصعيدين المحلي والدولي معا. وإذا كان هناك مجال يجب أن تضرب فيه الأمم المتحدة مثلا على ذلك، فهذا هو المجال بالتأكيد.

إن عمل الأمم المتحدة قد يبدو مجردا. وشرح أهميته لأطفالنا ومواطنينا في المنازل يمكن أن يكون صعبا. ومع ذلك، ثمة مواضيع تجعل تلك المهمة أسهل بكثير، على سبيل المثال، تغير المناخ. ويدرك الجميع ما هو على المحك في تلك المناقشة. فإن لم نستطع العيش على كوكبنا، فإن أحدا لن يزدهر، بغض النظر عن الجنسية أو نوع الجنس أو الثروة الاقتصادية. ولن يتمكن أي بلد، كبير أو صغير، من معالجة المشكلة بمفرده. وإن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لا يضع حدا للتهديد الذي يمثله تغير المناخ، ولكنه يمثل أملنا الواقعي الوحيد لمعالجة المسألة معا. ولذلك، فقد شعرت بالكثير من الارتياح عندما أودعت صك تصديق ليختنشتاين في وقت سابق من هذا الأسبوع. وهو أمر سأسخر في الواقع بمشاركته مع أبنائي.

٢٠ بلدا أوروبا وعربيا في شرقي البحر الأبيض المتوسط، بغية تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة.

وأود أيضا أن أذكر أننا أنشأنا بالتعاون مع قبرص، في سياق تعزيز السلام والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط، عددا من الصيغ الثلاثية للتعاون شملت مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين. وهدفنا الرئيسي هو وضع برنامج إيجابي ومتعدد الأبعاد للتعاون في الشؤون الدولية، مع التركيز على أوجه التآزر والأنشطة المشتركة، لا سيما من خلال الثقافة، باعتبارها أحد الدوافع الرئيسية لقوة الإقناع في العلاقات الدولية، وفي مجالات التعاون الأخرى مثل التجارة والتعليم والبحث.

كما أن تعزيز التعاون الإقليمي في منطقة البلقان هو المبدأ الأساسي وراء المبادرة اليونانية المتعلقة بالاجتماعات الرباعية التي أطلقت في ثيسالونيكي في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بين وزراء خارجية اليونان وألبانيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وستركز البلدان الأربعة، في اجتماعها المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر - بغية وضع تدابير فعالة للتصدي لأزمة اللاجئين تتماشى مع القيم والمبادئ الديمقراطية الأوروبية - على تحديد سبل تحسين التفاعل بينها بشأن مسائل مثل عمليات العودة وتبادل المعلومات والتصدي للتهريب والاتجار بالأشخاص والإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات الطاقة.

لقد تسببت الحرب السورية في خسائر مروعة في الأرواح البشرية، وشردت الملايين. إن وقف الأعمال العدائية أمر ضروري من أجل ضمان إحراز تقدم في المفاوضات السياسية. وترى اليونان أنه لا بديل لحل سياسي للأزمة، ونحن نؤيد الحوار السياسي الشامل في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة تأييدا تاما.

ويظل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني تهديدا مستمرا للاستقرار والأمن في المنطقة، والحالة الراهنة في الميدان لا تطاق. إننا نؤيد حل الدولتين، وهو ما يعني إقامة دولة فلسطين المستقلة

وحيث إن هناك حالة من انعدام الأمن والاستقرار في مناطق شاسعة من العالم، فإن اليونان تعكف على صياغة سياسة خارجية متعددة الأبعاد بهدف المساهمة على نحو فعال في تحقيق السلام من خلال تقديم مقترحات محددة في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية، وتعزيز الاستقرار من خلال المبادرات السياسية. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإننا نفضل احتمال توسيع نطاق جدول الأعمال الذي يعمل فيه التعاون والحوار المؤسسي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على معالجة طائفة واسعة من المسائل ذات الاهتمام العالمي.

وتمشيا مع رؤيتنا المشتركة، فإننا جميعا نرغب في رؤية عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، ندين بشدة استمرار برامج كوريا الشمالية غير القانونية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، بما فيها آخر تجربة أجرتها، التي تعرض السلام والأمن الإقليميين والدوليين لخطر شديد.

وبالنظر إلى التطورات الطارئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار التي شهدناها على مدى السنة الماضية، أعتقد أنه بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى التماس سبل للحوار بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية. فقد يكون ذلك يشكل وسيلة لسد الفجوة بين النهج التدريجي لنزع السلاح النووي والخطر الفوري والتام غير القابل للتحقق منه.

وما زالت اليونان دعامة للاستقرار على الرغم وقوعها بالقرب من مناطق مضطربة للغاية، مثل الشرق الأوسط وأجزاء من شمال أفريقيا. وقد قمنا مؤخرا، في ذلك السياق، بالعديد من المبادرات، مثل مؤتمر رودس للأمن والاستقرار والمؤتمر الدولي المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط، الذي عقد في أثينا، فضلا عن منتدى الحضارات القديمة، الذي عقد آخر اجتماع له هنا في نيويورك بالأمس فقط. ويركز مؤتمر رودس على برنامج إيجابي للتعاون فيما بين

المسائل الأكثر حساسية، مثل المسألة الجارية المتعلقة باسم جارتنا. وستواصل اليونان، في ذلك الصدد، جهودها المنتظمة الرامية إلى التوصل إلى حل مقبول للطرفين لمسألة اسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. فموقفنا واضح - يجب أن يكون الاسم مقبولا للطرفين.

وفيما يتعلق بالعلاقات اليونانية - التركية، فإننا نعتقد أنها يمكن أن تبني على أساس الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي للبحار. وقد أوضحنا مرارا وتكرارا أن علاقات حسن الجوار لا يخدمها جار يشكل على الدوام تحديا لسيادة اليونان ولحقوقها السيادية.

أما بالنسبة للمسألة القبرصية، فإن هدفنا يتلخص في المبدأ الذي حدده الأمين العام في المؤتمر الدولي المعني بقبرص - المتمثل في جعل قبرص ما يسمى بالدولة العادية، دولة ذات سيادة ومستقلة وخالية من قوات الاحتلال الأجنبية والضمانات الخارجية وحقوق التدخل. وللأسف انتهى مؤتمر تموز/يوليه المعني بقبرص في سويسرا من دون التوصل إلى اتفاق لأن الجانبين التركي والقبرصي التركي كانا الطرفان الوحيدان في المؤتمر اللذان لا يوافقان على الهدف المتمثل في مفهوم الدولة العادية. واليونان مستعدة لمواصلة مناقشة المسألة الدولية الرئيسية المتعلقة بالأمن والضمانات، بمجرد ما تبرهن تركيا على رغبة واضحة في استئناف المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك في إطار المعايير التي حددها الأمين العام في كرانس - مونتانا.

في مجال الحقوق المدنية والسياسية، فإننا ندعم بنشاط مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز، سواء الديني أو الجنساني أو الجنسي أو لأي سبب آخر. وفي هذا الصدد، فإن اليونان، بهدف إعطاء الأولوية لسلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، لا سيما في مناطق الصراع، سوف تقدم مشروع قرار مواضيعي ذي صلة، إلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة

وذات السيادة، تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل والحرص في الوقت نفسه، على تحقيق سعي إسرائيل الطويل الأمد لضمان أمنها.

وفيما يتعلق بليبيا، فإن اليونان ترى أن الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد تكتسي أهمية بالغة. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للأزمة في ذلك البلد، وندعم كل جهد لتحقيق السلام والأمن هناك.

ويظل الإرهاب أحد أكبر التحديات العالمية التي نواجهها، ويستحق التقدم الكبير الذي شهدناه مؤخرا في مكافحة داعش اهتماما خاصا. ويشكل تعزيز التعاون الدولي فيما بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتحسين تبادل المعلومات عنصرتين رئيسيتين في التصدي لتدفقات المقاتلين الأجانب. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. وتنخرط اليونان بنشاط في التزامنا المشترك بمكافحة الإرهاب. وفي سياق العمل على منع الإرهابيين من استغلال الموارد في أنشطتهم، نؤيد بشكل خاص الجهود الدولية الرامية إلى التشجيع على اتخاذ إجراءات دولية متضافرة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية والأعمال الفنية الثقافية.

فنحن نسعى سعيا دؤوبا إلى بناء علاقات صداقة وإلى تعزيز التعاون مع جميع جيراننا بغية تعزيز الاستقرار والازدهار للجميع. وفي غرب البلقان، لا تزال اليونان تؤيد سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي بشدة. غير أن ازدياد النعرة القومية في المنطقة أمر يبعث على القلق الشديد. ونود أن نؤكد أنه يجب تجنب الأعمال والتصريحات التي تقوض علاقات حسن الجوار بأي ثمن.

وعلى أن نشدد كذلك على أننا نحافظ على نهج ودي مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد عملت مبادرة اليونان الرامية إلى وضع وتنفيذ تدابير ثنائية لبناء الثقة على تعزيز العلاقات القائمة بيننا وعلى تيسير الجهود الرامية إلى معالجة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماكسين بامبلا أوميتا ماكسين، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ماكسين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأؤكد له كامل دعم وتعاون وفد بربادوس له وهو يضطلع بواجباته الهامة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على سلفه، السيد بيتر طومسون، على رئاسته المقتدرة للجمعية خلال الدورة السابقة. وشكل مثالا جيدا للإسهام الذي يمكن أن تقدمه الدول الجزرية الصغيرة النامية لفائدة المنظمات الدولية، ونحن سعداء باستمراره في خدمة المجتمع الدولي.

إن موضوع المناقشة العامة لهذه السنة، "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، تذكير بالمقاصد والمبادئ التي تبنتها المنظمة منذ إنشائها، والمكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويركز بشكل كبير على مسؤوليتنا المتعلقة بالسعي إلى تحقيق المصالح الفضلى للسكان الذين يعمرهم كوكب الأرض. وإذا أخفقنا في النهوض بقضايا الأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان معا، فلن يخالف أي منها النجاح.

وأنا أقف أمام هذه الهيئة للمرة الثامنة. وفي كل مرة خاطبت فيها الأمم المتحدة هنا، حذرت من تداعيات تغير المناخ بلا رادع، وسلطت الضوء على التهديد الوجودي الذي يواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة مثل بربادوس. وفي أول خطاب لرئيس وزراء بربادوس، آنذاك الراحل ديفيد طومسون أمام الجمعية العامة، في ٢٠٠٨، وصف منطقة البحر الكاريبي كمركز لأزمة تغير المناخ (أنظر A/63/PV.12). وفي معرض إشارته إلى الأدلة العلمية والآثار المدمرة لتغير المناخ، التي كانت واضحة بالفعل في المنطقة، فإنه قد أبلغ الجمعية أن عدم

في دورتها الحالية. وفي إطار مجلس حقوق الإنسان، تولى بلدي زمام المبادرة أيضا من خلال نجاحه في تقديم مشروع قرار إلى مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٣٥ بشأن عقد المحفل الاجتماعي في ٢٠١٨، وذلك من أجل التركيز على تعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والروح الأولمبية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بوبي (غانا).

ويظل بلدي ملتزما بحماية حقوق الإنسان في جميع السياسات التي تعالج التحركات الكبيرة للمهاجرين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المهاجرين، بمن فيهم الأطفال، في حالات الضعف. ونعتقد أيضا أن تنفيذ ذلك الإطار على النحو الصحيح هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، إذا أردنا حماية من هم في حاجة إلى الحماية، ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وعودة أولئك الذين لا يستحقون الحماية الدولية إلى ديارهم، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة عن طريق التعاون الفعال مع البلدان الأصلية وبلدان العبور. وأخيرا، تكتسي مسألة ضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين القانونيين نفس القدر من الأهمية، وتستحق اهتمامنا الكامل. إن اليونان قد أكدت مجددا التزامها بكفالة التنفيذ الكامل والفعال لإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين ومرفقاته، الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الحادية والسبعين. ونؤكد أيضا التزامنا بالعمل في إطار الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المزمع إبرامه في عام ٢٠١٨.

وأود أن أؤكد للجمعية أن اليونان، بوصفها عضوا مؤسسا في المنظمة، ستقدم دعمها الذي لا يفتقر، في خضم عمل الأمم المتحدة على الارتقاء إلى مستوى مهمة تحقيق مستقبل أكثر سلما وازدهارا، مع توفير العدالة والتضامن مع الجميع، لا سيما الأجيال القادمة.

الكاريبي، التي ضربتها موجة غير مسبقة من الأعاصير. ففي يوم السبت ١٦ أيلول/سبتمبر عندما وصلت إلى نيويورك، كان شعب أنتيغوا وبربودا ومنطقة البحر الكاريبي يعملان بشكل مضن على استعادة بعض مظاهر النظام إلى الجزر التي مزقتها إعصار إيرما، وهو الاسم التاسع لتاسع إعصار خلال موسم عام ٢٠١٧. وبعد ذلك بيومين فقط، في الساعات الأولى من يوم الاثنين، قرأت بملح مناشدات رئيس وزراء دومينيكا الذي أبلغ العالم بمعاناة جزيرته الصغيرة التي دمرتها القوة العنيفة للطبيعة، وبفعل الإعصار الحادي عشر في موسم لم ينته بعد. والحمد لله نجت بربادوس، ولكننا في منطقة البحر الكاريبي، أسرة واحدة. ونحن إخوة وأخوات، وعندما يشعر واحد منا بالألم، فإننا نشعر جميعا بالألم.

وبالنسبة لقسم كبير من منطقة البحر الكاريبي، تشكل السياحة القطاع الاقتصادي الرئيسي، وبنيت على افتراض تزويد العالم بمنطقة للسلام والصحة. ويجب تجنب خطر المرض. ومن بين النتائج المحتملة للفيضانات الأخيرة والأضرار الخطيرة التي لحقت بالهياكل الأساسية في المنطقة، تفشي الأمراض.

لا بدّ من تعزيز قدرتنا على الكشف عن هذه التهديدات البيولوجية والتصدي لها. والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تقليل هذه التهديدات إلى أدنى حد والقضاء عليها والتركيز على الأمن البيولوجي يجب أن يكونا جزءاً من استجابتنا. ويجب إيلاء الاهتمام لبرنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي. وبالنسبة لبربادوس، بوصفها دولة جزرية، فالخيط يحظى بالأولوية. لذا تُمثّل إدارة المحيطات وتعزيز الموارد البحرية وحفظها أحد الشواغل الرئيسية لدينا.

إن الطريق إلى الانتعاش والتعمير في أنتيغوا وبربودا ودومينيكا والجزر الأخرى المتضررة من موسم الأعاصير المدمرة ستكون طويلة وصعبة. وإنني أجد ما يثلج الصدر في الروح والإرادة والتصميم لشعب الكاريبي. لقد سقطنا ولكننا لم نُهزم بعد.

اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة وحاسمة، سيشكل ليس أقل من عدم أكثر من متهور.

وبعد مرور سبع سنوات، ذكر رئيس الوزراء الحالي لبربادوس، السيد فرويندل ستيوارت، العالم بأن:

”أيا من الدول المثلة في هذه الجمعية، لن يتمتع بالرخاء المستدام إذا استمرت الإساءة إلى البيئة التي من واجبنا المقدس حمايتها للأجيال المقبلة. [...] إن بقاء الدول الجزرية الصغيرة مثل تلك الواقعة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ يمكن يتعرض للخطر ما لم نوقف الاتجاهات الحالية أو نعكس مسارها“. (A/66/PV.22، ص ٥٩)

وقد دأب العديد من قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية، على التحذير من الخطر المتأصل للتقاعس أو عدم كفاية الإجراءات المتخذة للتقليل من الانبعاثات العالمية. وتهدد هذه الإخفاقات، الأرواح وسبل الرزق والوجود الفعلي للدول ذات السيادة. وعاما بعد عام، حذر قادتنا من تزايد تكاليف التصدي لآثار تغير المناخ وحقيقة فقدان عقود من المكاسب الإنمائية بسهولة، في غضون ساعات قليلة جراء أحوال الطقس الشديدة. وعانينا أيضا من استمرار التحدي المتمثل في الوصول إلى الموارد، التي نحن بحاجة إليها لتعزيز قدرتنا على الصمود وتوفير الحماية لشعوبنا من ويلات تغير المناخ. ويرجع ذلك بطبيعة الحال، إلى التركيز الضيق على الدخل الفردي من جانب الجهات المانحة والوكالات الدولية والمصارف الإنمائية.

وتم تجاهل النداء المجلجل الذي أطلقته منطقة البحر الكاريبي، واليوم نشهد نتائج تلك اللامبالاة المتهورة. واليوم، أود أن أعرب عن أسفي لأنني لن أتحدث فقط عن التهديدات المحتملة التي يشكلها تغير المناخ على الكرة الأرضية، بل عن أثره المدمر. وأنا أشير بصفة خاصة إلى الخراب الكامل الذي نشهده في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر

ومن العناصر الرئيسية لموضوع هذا العام السعي من أجل السلام. إن بربادوس دولة ديمقراطية محبة للسلام. وقد احتفل بلدي في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلاله، وهو استقلال مكتسب عن طريق التفاوض والاتفاق بين الطرفين. ونحن نعزز باستقرارنا السياسي والاجتماعي ونحرص عليه، استناداً إلى تاريخنا الممتد إلى أكثر من ٣٧٥ سنة من الحكم البرلماني المتواصل. ونعتقد أن السلام شرط أساسي لا غنى عنه لاستدامة التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وهو بالنسبة لنا الركيزة الأساسية التي تدعم المهمة الوطنية لحكومة بربادوس، القائمة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للأمة، وحماية البيئة، والحفاظ على الحكم الرشيد وتعزيز الأمن لمواطنينا. ونحن ملتزمون بالتنمية الشاملة للجميع بوصفها وسيلة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين على الصعيدين الوطني والدولي.

ويؤسفنا أنه لا يمكن لأبناء شعب منطقة لكاريبي أن يجدوا راحة البال وهم الذين يجب عليهم إعادة بناء حياتهم وسبل كسب عيشهم. ولكن مهمة الأمم المتحدة هي ضمان السلام العالمي. وقد ذكرنا الأمين العام في بداية مداوالتنا (أنظر A/72/PV.3) بأننا "في عالم يعاني التمزق. نحن بحاجة إلى أن نكون عالماً يجمعه السلام." وهكذا يقع على عاتق كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي واجب دعم الجهود واتخاذ الإجراءات لتهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها السلام. لقد أعلنت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن المنطقة الكاريبية منطقة سلام. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعم بربادوس الثابت لحماية وحفظ السلامة الإقليمية للبلدين الشقيقين العضوين في الجماعة الكاريبية غيانا وبليز.

وتضم بربادوس صوتها إلى أصوات الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى التصدي بشكل جماعي للتحديات المتنوعة العديدة الأخرى التي يجب على المجتمع الدولي أن يجد الحلول لها وينفذها. وفي السنوات القليلة الماضية،

ويمكن لجيراننا المتضررين من الأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي أن يطمئنوا إلى الدعم الكامل وغير المشروط والتضامن من حكومة وشعب بربادوس. ومع ذلك، لا بد لأصدقائنا في المجتمع الدولي أن يدعموا منطقة البحر الكاريبي في مسيرتها لإعادة بناء الجزر المتضررة. إننا جميعاً ملزمون أخلاقياً بالقيام بذلك. وفي ذلك الصدد، أدعو رئيس البنك الدولي والأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات من أجل الانتعاش والتعمير في جزر البحر الكاريبي المتضررة من إعصاري إيرما وماريا. وإنني أحث جميع الدول الأعضاء على دعم الانتعاش وإعادة البناء في منطقة البحر الكاريبي.

وبالنسبة لربادوس والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، سواء كانت في منطقة البحر الكاريبي أو المحيط الهادئ أو في آسيا أو أفريقيا، يشكل تغير المناخ مسألة حياة أو موت. إنها ليست مسألة تصلح للمناقشات العقيمة والاجتماعات التي لا نهاية لها. وبالنسبة لشعبنا، فهذا أمر يتعلق بالخسائر في الأرواح وأسباب المعيشة. وبالنسبة لاقتصاداتنا، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على السياحة، يتعلق الأمر بدورة انتعاش وإعادة بناء مستمرة، الأمر الذي يشكل عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة. ولا تزال بربادوس ملتزمة بالعمل الطموح بشأن تغير المناخ. ونواصل دعم تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ونرى في اقتراح الأمين العام عقد مؤتمر قمة معني بالمناخ في عام ٢٠١٩ فرصة هامة للتقييم وإعطاء زخم إضافي عند الاقتضاء. إن دعم بربادوس للعمل العالمي المتعلق بتغير المناخ هو جزء من سياستها العامة المتمثلة في تعزيز وحماية البيئة. وقد اتخذنا خطوات ملموسة نحو إقامة اقتصاد أخضر يتسم بالتوفير في استهلاك الموارد ويجري دمجها في إطارنا الوطني للتنمية المستدامة.

تود بربادوس أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تضامنها مع حكومة وشعب المكسيك، الذي يعاني من الآثار المؤلمة لزلازلين مدمرين متتابعين.

استراتيجية تجارية لاقتصاد المحيطات، فضلاً عن النظم الفعالة لإدارة الأرصد السمكية في بلدنا.

لقد بنت بربادوس سجلاً تحسد عليه في نهوضها بالتنمية الاجتماعية. ومنذ استقلالنا، التزمت الإدارات المتعاقبة بالسياسات الاجتماعية المحددة الأهداف، التي تتمحور حول الناس في بربادوس. وقد أحرز استثمار كبير في قطاعات مثل التعليم والصحة من أجل تطوير سكان يتمتعون بالمهارات والصحة والإنتاجية. وكانت نتيجة ذلك الاستثمار تحسناً كبيراً في نوعية الحياة في بربادوس على مرّ السنين، وقد ظهر ذلك في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤشرات الأخرى التي تركز على الشفافية والفساد والتوازن بين الجنسين، وحقوق الإنسان، من بين أمور أخرى.

إن تعزيز حقوق الإنسان لجميع أبناء بربادوس وحمايتها هي الشواغل الرئيسية بالنسبة لحكومة بربادوس. وهذا يتماشى مع التزامنا بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية والتمارنا بمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون، فضلاً عن ضمان أن شعبنا يتمتع بأعلى مستويات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونولي اهتماماً خاصاً لحقوق الضعفاء، بمن فيهم الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة. وفيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تواصل حكومتنا، بالتعاون مع المجتمع المدني، إحراز تقدم في تعزيز اندماجهم الكامل في التيار الرئيسي للمجتمع. وتود بربادوس المشاركة بقدر أكبر في أنشطة المجتمع الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالشمول، لذا يسرنا تقديم السيدة كيريان إيفيل بوصفها مرشحة لعضوية اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.

إن عضو في مجلس الشيوخ إيفيل هي أصغر رئيس معين لمجلس الشيوخ على الإطلاق في بربادوس، وأول امرأة وأول شخص ذو إعاقة على الإطلاق يشغل ذلك المنصب، وقد أيدت الجماعة الكاريبية ترشيحها.

قطعت البلدان الممثلة هنا على نفسها التزامات تاريخية دولية، بما في ذلك إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ. وكمجتمع دولي، يجب علينا الآن أن نتخذ إجراءات لتنفيذ تلك الالتزامات إذا كان التدمير الذي ناقشته من قبل في بياني سيُعالج.

واعترافاً منا بأن مواطنينا هم أثمن مورد لدينا، ما برحنا ثابتين في اتباع مسار التنمية المتمحورة حول الناس. ويتواء إطار سياستنا الوطنية بشكل طبيعي مع الفلسفة التي يُسترشد بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما سهل جهودنا التنفيذية. لقد أكد رئيس وزراء بربادوس بوضوح الأولوية التي توليها بربادوس لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بتعيين أمين دائم في مكتبه بولاية ومسؤولية خاصة عن قيادة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني.

وما فتئت بربادوس مناصراً دائماً وصريحاً لمعاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الكامنة فيها. وثمة حاجة ملحة لقيام المجتمع الدولي بمعالجة الاحتياجات والمصالح الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة شاملة. وسوف تحتاج أيضاً إلى إقامة شراكات فعالة متعددة القطاعات من أجل مساعدتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ترحب بربادوس بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لتركيز الاهتمام الدولي على التحديات التي تواجه محيطاتنا وعلى تشجيع المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات مجددة لحماية البيئة البحرية. وقد سرّني أن أترأس وفد بربادوس إلى المؤتمر المعني بالمحيطات في حزيران/يونيه، وأنا ملتزم بضمان المشاركة النشطة المستمرة لنا بشأن هذه المسألة. إن بربادوس مهتمة بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين لوضع

وترحب بربادوس بعقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة وإننا نشجع جميع الدول الأطراف على اتخاذ إجراءات لتنفيذ المعاهدة، كما إننا نسلم بالعلاقة بين المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، وأهداف التنمية المستدامة، وإسهامها في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.

ولا يزال الخطر الاقتصادي طويل الأمد المفروض على كوبا يمثل مدعاة لقلق بربادوس الشديد. إننا نشارك الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في معارضتها ذلك الإجراء الانفرادي ونشجع على المشاركة البناءة بين الجانبين.

وفي الختام، أشدد التزام بربادوس الثابت بالأمم المتحدة ومبدأ تعددية الأطراف. وإذا كنا ملتزمين حقا بحياة كريمة للجميع، فيجب الإنصات للناس في كل مكان، بمن فيهم الذين يعيشون في دول صغيرة مثل بربادوس. إننا نتفق على أن ثمة حاجة إلى الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة. غير أنه حتى عندما تعمل الأمم المتحدة على إجراء إصلاحات وبالتالي تجهز نفسها للاستجابة للتحديات العالمية الراهنة، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لضمان أن تكون العملية شاملة وشفافة. وينبغي ألا تُستبعد أي دولة عضو، لا سيما الدول الأكثر ضعفاً، من عملية إعادة الهيكلة. وتؤيد بربادوس الرأي القائل بأن روح التعاون والحوار ينبغي أن تكون هي الأساس الذي يقوم عليه تفاعلنا على الصعيد المتعدد الأطراف. فالتعاون والحوار يشكلان أفضل الوسائل لتحقيق أهدافنا وغاياتنا الدولية.

الرئيسة بالنيابة ((تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال الدورة، ونحن على ثقة من أن خبرتكم في الشؤون الدولية ستساهم في إنجاح أعمالها ونؤكد استعدادنا للتعاون

وقد ظلت الجماعة الكاريبية في طليعة مبادرات الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة الأمراض غير المعدية. وستعمل بربادوس، خلال هذه الدورة، مع الشركاء الإقليميين والشركاء الآخرين من أجل زيادة التركيز على التحدي المتزايد الذي تمثله بدانة الأطفال، وهي مشكلة خطيرة يمكن أن تصبح التحدي الإنمائي الرئيسي المقبل. وتتطلع بربادوس إلى انعقاد الاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأمراض غير المعدية، المزمع عقده في العام المقبل. وأشجع الدول الأعضاء على المشاركة فيه بنشاط، إذ أنه سيكون فرصة قيمة لتعزيز عملنا بشأن هذه المسألة الهامة والاقتراب من هدفنا المتمثل في تحسين صحة شعوبنا.

وتعتزم بربادوس هذه الفرصة لتعرب مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء احتمال معاقبتها لأي تكون قد أحرزته في جهودها الإنمائية. فتصنيفها كبلد متوسط الدخل، مع ما يصاحب ذلك من قيود على إمكانية حصولنا على المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل الميسر، غير منصف ولا يفعل شيئاً من أجل النهوض بقضية التنمية المستدامة. إننا نكرر ندائنا إلى المجتمع الدولي لتهيئة بيئة عالمية مواتية وشرابة من أجل التنمية. فالبلدان التي في مثل حال بلدي تحتاج إلى المساعدة لبناء مرونة اقتصادية؛ ونحن لسنا بحاجة إلى تحديات مثل تلك التي تمثلها إزالة المخاطر والإدراج في القائمة السوداء والمديونية.

وتشكل الجريمة العابرة للحدود الوطنية تهديداً رئيسياً للسلام والأمن الدوليين. فهي يمكن أن تأخذ أشكالاً عديدة - مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص، والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغسل الأموال. وجميعها تشكل تهديدات كبيرة لأمننا، وتعيد بربادوس تأكيد التزامها بحماية أمن شعبها. وسنظل نشارك بنشاط في الآليات التعاونية الرامية إلى مجابهة ومعالجة هذه التحديات.

من البشر وتدمير البنى التحتية، والاستمرار في هذا الحال لن يؤدي إلا إلى المزيد من العنف والدمار وهدر الطاقات الإنسانية والاقتصادية والثقافية، ليس في منطقتنا فحسب، وإنما في العالم أجمع. لا شك أننا كمجتمع دولي أحرزنا تقدماً في مواجهة التهديدات الأمنية والإنسانية إلى حد بعيد، إلا أن بإمكاننا تحقيق المزيد والسعي لإعادة الاستقرار إلى العالم العربي. لذلك، تؤمن الإمارات بأن أول الخطوات لإعادة الاستقرار إلى هذه المنطقة تكمن في الآتي:

أولاً، حماية مكتسباتنا التنموية وعدم السماح لأي طرف كان بعرقلة الجهود الجماعية الجادة لتحقيق السلام والاستقرار وتقويضهما، وإلا سنكتفي بإدارة الأزمات فقط. وهذا ليس حلاً. وما يقال في هذا الخصوص ينطبق على الأزمات في ليبيا وسورية واليمن والصومال، حيث أن التوصل إلى حلول سياسية شاملة وإعادة الاستقرار في هذه الدول سيكون ممكناً إذا ما تم التصدي للتدخلات في الشأن العربي وقطع الدعم بكافة أشكاله عن الجماعات المتطرفة والإرهابية.

ونؤيد، في هذا الصدد، جهود السلام المبذولة من قبل الأمم المتحدة لحث الفرقاء على التفاوض للتوصل لحلول سياسية شاملة للأزمات التي تعاني منها منطقتنا.

ثانياً، الوقوف معاً واتخاذ موقف ثابت وصادق يرفض التطرف والإرهاب بكافة أشكاله كضرورة لا بديل عنها لمواجهة هذه الآفة والقضاء عليها. ويرى بلدي أن قمة الرياض كانت تاريخية بكل المقاييس، خاصة في الحضور الواسع لأعلى مستويات التمثيل والمشاركة الهامة، وحضور الرئيس الأمريكي. ومخرجاتها تمثل خير دليل على وحدة الصف العربي والإسلامي في اتخاذ موقف فاعل وموحد لمحاربة الإرهاب والتصدي لجذوره الفكرية.

كما نرى أن التخلص من الخطر الذي يهدد منطقتنا العربية ليس بالأمر المستحيل. فتحرير مدن عربية مثل الموصل والمكلا

معكم دائماً. كما يسرني أن أشكر سلفكم سعادة السيد بوتر طومسون على إدارته الحكيمة لأعمال الدورة الماضية.

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير بلدي للجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام، السيد غوتيريش، في تنفيذ رؤيته لإصلاح الأمم المتحدة في العمل على منع الصراعات وتحقيق السلم والأمن. ونؤكد على دعمنا التام لهذه الرؤية التي تتطلب من المجتمع الدولي تعزيز التعاون والتنسيق لمواجهة التحديات القائمة والناشئة.

إن مبادئ السياسة الخارجية لدولة الإمارات، المتسقة مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والقائمة على الشراكة ودعم سيادة القانون واحترام قواعد حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هي الدافع الأساسي لسعيها إلى تعزيز دول المنظمة وإصلاحها بما يمكنها من الاضطلاع برسالتها في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية والازدهار.

يقوم بلدي بدور فاعل ومسؤول في محيطه الإقليمي والدولي من أجل استقرار الدول العربية وتنميتها والتعامل مع الآثار المدمرة التي خلفتها النزاعات على أمن وحياة شعوبها، وذلك لقناعتنا بأن تحقيق الأمن والاستقرار هو جوهر تقدم الأوطان والشعوب والسبيل الوحيد لخلق مستقبل واعد لأجيالنا الشابة وتوفير حياة كريمة للجميع. ونرى أن أولوية المنطقة تتمثل في تعزيز السلام والاستقرار.

فعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية الجادة، ما تزال منطقتنا تعاني من الأزمات التي سببها الإرهاب والتطرف والتدخل المستمر في الشؤون الداخلية للدول والسياسات العدائية والتوسعية المدفوعة بطموحات الهيمنة ومغامرات النفوذ من قبل أنظمة تقدم الدعم لجماعات إرهابية ومتطرفة، والهدف من كل ذلك هو هدم الشرعية ونشر الفوضى من قبل هؤلاء، مع الأسف، للإخلال بالسلام الإقليمي والعالمي. لقد كبدتنا تلك الأزمات خسائر فادحة في الأرواح ونزوح وتشريد ملايين

التطرف، إلى جانب "مجلس حكماء المسلمين" الذي يهدف إلى التعريف بالوجه الحقيقي لديننا الإسلامي السمح، "ومنتدى تعزيز السلم" الذي يسعى إلى إحلال السلام في المجتمعات المسلمة، ويهدف إلى إيصال المبدأ الحيوي والحقيقي عند المسلمين، ألا وهو السلم، حيث أثبتت التجربة ضرورة تعرية خطاب التطرف والإرهاب وهزيمته فكريا والترويج لخطاب بديل قائم على مبدأ السلام والتعايش والتسامح.

وفي الوقت الذي تعمل فيه هذه المؤسسات على إرساء روح التسامح والتعايش السلمي، إلا أنه يؤسفنا ما تقوم به بعض الدول من توفير منصات إعلامية تدعو إلى العنف وتحرض على الكراهية والطائفية وتتيح للإرهابيين بث سمومهم. فقد أثبت التاريخ مرارا النتائج الكارثية عند قيام المنصات الإعلامية بالتحريض على ارتكاب العنف وتبريره.

لن نتكلم جهودنا الدولية في تحقيق السلام في المنطقة دون وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المستمر منذ سبعة عقود، والذي يجعل الشباب العربي عرضة للاستغلال من قبل الجماعات الإرهابية التي تدعي بأنها الخيار الأمثل لتحقيق تطلعاته.

ويبقى العامل المشترك في كل ما تشهده المنطقة من أزمات، والعائق الحقيقي أمام تحقيق أي تقدم فعلي في حلها، هو سياسة إيران العدائية والتوسعية في المنطقة، القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسليح ودعم الجماعات الإرهابية كالحوثيين وحزب الله والجماعات والخلايا الإرهابية في كل من العراق وسورية واليمن ولبنان والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وغيرها.

ولا تكتفي إيران بهذه الانتهاكات الفاضحة لمبادئ السيادة، بل تستمر في استغلال أزمات العالم العربي لتقويض أمنه من خلال زرع الفتنة وتأجيج النزاعات. ولا بد لإيران أن

في كل من العراق واليمن يعد دليلا ودافعا قويا للمجتمع الدولي لتحفيزه بما يمكن فعله حين تتوحد الجهود لمكافحة هذه الآفة.

ثالثا، اتخاذ إجراءات وتدابير مشتركة تهدف إلى كشف ومحاسبة الدول الداعمة والممولة للإرهاب. لذلك، اتخذت دولة الإمارات مع كل من الأشقاء في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ومملكة البحرين، تدابير تهدف إلى وقف دعم دولة قطر للتطرف والإرهاب ودفعها لتغيير سلوكها الذي يسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة.

ونؤكد هنا على أننا ملتزمون بالحفاظ على مصالحنا الوطنية وأمن خليجنا العربي واستقرار منطقتنا. فتحالف البعض مع أنظمة إقليمية غاياتها تقويض السلم والأمن في العالم العربي والعالم رهان خاسر وغير مقبول. فلا بد من توحيد الصفوف ضد التطرف والإرهاب والتصدي للممول والمروج والمبرر.

خيارنا واضح ولا بديل عنه، وهو الوقوف ضد الإرهاب بكل صوره وأيا كان مرتكبه، وعدم التسامح إطلاقا مع من ينشر العنف والذعر والدمار بين الأبرياء أو التهاون مع أي طرف يقدم يد العون والملاذ للجماعات الإرهابية. لذلك، اتخذ بلدي مع أشقائه في المنطقة هذه التدابير السيادية ضمن نطاق القانون الدولي بهدف حماية الأمن القومي العربي والتصدي لدعم قطر للإرهاب.

رابعا، التركيز على نهج تعزيز قيم الرحمة والتسامح والتعددية بين الشعوب. فالمنطقة العربية اليوم بأمس الحاجة إلى العمل على تعزيز هذه القيم وكشف الأفكار المضللة التي تنشرها الجماعات المتطرفة والإرهابية، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويعمل بلدي مع الشركاء الإقليميين والدوليين على وضع آليات تذكّر شبابنا بقيمنا الإنسانية المشتركة، وتعمل على مكافحة الخطاب الإرهابي من جهة أخرى. ومنها إنشاء واستضافة مؤسسات متخصصة مثل مركز "صواب" للتصدي لرسائل التطرف والإرهاب الإلكترونية ومركز "هداية" لمكافحة

من الصراعات من أجل تمكين المؤسسات الوطنية من القيام بدورها في استعادة الأمن والاستقرار.

وتواصل دولة الإمارات نهجها الإنساني في تخفيف معاناة اللاجئين ودعم الجهود الدولية والإقليمية لتوفير الحماية لهم والعمل على تحسين ظروفهم الإنسانية والصحية من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية المختلفة.

ويشدد بلدي على أن الاكتفاء بإدارة الأزمات عبر تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية ليس حلاً مستداماً إذا لم نعمل بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمات.

ونؤكد هنا على ضرورة أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها في إيجاد حلول للأزمات الإنسانية والسياسية والتصدي لتداعياتها الخطيرة، خاصة تجاه ما نشهده مؤخراً من العنف والتطهير العرقي ضد الروهينغا في ميانمار، حيث تدين دولة الإمارات أعمال العنف والتشريد والعقاب الجماعي بحقهم، وستواصل تقديم المساعدات الإنسانية ودعم الجهود المبذولة للتخفيف من مأساتهم.

وفي هذا السياق نشير إلى تعنت المتمردين الحوثيين في اليمن تجاه الحل السياسي والمبادرات الإنسانية، ونرى ذلك جلياً في تعطيل وتأجيل العديد من الجهود والمبادرات الإغاثية التي تسعى إلى التعامل الفاعل مع هذه المأساة الإنسانية. ومع هذا ستظل الإمارات تعمل بجد وهممة ضمن التحالف العربي بقيادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية الحكيمة على المسارين السياسي والإنساني دون كلل أو تقصير من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنمية للشعب اليمني، خاصة النساء والأطفال، وإعادة الاستقرار إلى اليمن.

تؤمن الإمارات بأن استشراف المستقبل وتعزيز القيم الإنسانية والتنمية للبشر والاستجابة لتطلعات الشباب هي الأساس الذي سيقود الشعوب والأمم إلى التطور والازدهار.

تدرك أن التعايش السلمي القائم على احترام السيادة مع محيطها يعد السبيل الأمثل لعلاقات سوية مع الخليج العربي.

ونؤكد مجدداً من على هذا المنبر موقف بلدي الثابت وحقه الشرعي إزاء سيادته على جزره الثلاث المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي احتلتها إيران متتهكة بذلك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولن نتخلى عن مطالبتنا بإعادة الحقوق إلى أصحابها إما طواعية وإما باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، وعلى رأسها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وبالرغم من مرور عامين على الاتفاق النووي الإيراني، إلا أنه لا يوجد أي مؤشر على تغيير سلوك إيران العدائي في المنطقة أو حتى الرغبة في التخلي عن طموحاتها النووية، إذ تواصل تطوير وإجراء المزيد من تجارب الصواريخ الباليستية في انتهاك صارخ لروح الاتفاق النووي. ونؤيد إثر ذلك زيادة الرقابة على البرنامج النووي الإيراني ومواصلة تقييم الاتفاق وشروطه.

ونرى أن التصرفات الاستفزازية المماثلة لكوريا الشمالية عبر مواصلة تطويرها لبرنامجها النووي ولصواريخها الباليستية ما هي إلا لغايات تدميرية وجزء من سعي هذه الدولة المارقة مثلها مثل إيران، لتحقيق طموحاتها النووية وتحديد الأمن والاستقرار العالمي. إن هذا التوجه العدائي لإيران وكوريا الشمالية لا يتفق مع سلوك دول أعضاء في منظمة دولية شاغلها الأول هو صون السلم والأمن الدوليين.

إن إعادة الأمن إلى المنطقة، وتحصين الشعوب من نشوب النزاعات وتهديدات التطرف يتطلب وضع التنمية ببعديها البشري والاستراتيجي على رأس أولوياتنا. ولا بد لنا من إتاحة الفرص والأمل لأجيال شابة تتطلع إلى الغد بتفاؤل وثقة. لذلك، يسعى بلدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والبشري، والإسهام في مشاريع إعادة التأهيل والإعمار في الدول المتضررة

عواقب أكثر مأساوية. وقد تضاعفت أعدادها أربع مرات في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٧٠ حسب بعض التقديرات. إن الحاجة إلى تحسين التأهب على الصعيدين الوطني والمحلي وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي آخذة في الازدياد. وفي إطار هذه الجهود، ستقوم منغوليا باستضافة المؤتمر الوزاري الآسيوي في تموز/يوليه ٢٠١٨ الرامي إلى تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث بمزيد من الفعالية.

لقد تعرضت منغوليا للعديد من التحديات البيئية من جراء تغير المناخ، بما في ذلك التصحر والجفاف وتدهور التربة وحرائق الغابات. لذا تتمثل الأهداف الرئيسية لخطة العمل الحكومية للفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ في الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية وحماية الموارد الطبيعية وكفالة استخدامها واستصلاحها على نحو مناسب وتعزيز النمو الاقتصادي المراعي للبيئة. إننا جميعاً، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، ملتزمون بالعمل معاً من أجل التصدي للقضايا المستجدة الناجمة عن تغير المناخ. وقد وضعت منغوليا، من جانبها، خطة مساهمتها المقررة المحددة وطنياً وستعمل على تنفيذ هدفها المتمثل في تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمقدار ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

يجسد موضوع المناقشة العامة لهذه السنة، ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“، التوجه الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإذا نُفذت أهداف التنمية المستدامة، فسوف تحوّل عالمنا. وإن تكن أهداف التنمية المستدامة مهمة، فينبغي لنا ألا نغفل عن الحاجة الملحة إلى صقل الهيكل العام لتنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وقد اتخذت خطوة هامة في هذا الاتجاه في اجتماع تموز/يوليه للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتؤيد منغوليا تماماً الإعلان الصادر عن المنتدى، الذي يؤكد على أهمية تعزيز مجتمعات يسودها السلام

فالיום تجاوز بلدي مرحلة تأسيس البنية التحتية وتوفير مقومات الحياة للمجتمع من صحة وغذاء وتعليم وانتهج نموذجاً يقوم على مبادئ الحكم الرشيد وقيم التسامح وفق رؤية تهدف إلى بناء مجتمعات سعيدة. كما حرص على توفير بيئة آمنة تمكن النساء والشباب من تحقيق تطلعاتهم وأحلامهم والمشاركة في تطوير دولتهم، فأصبحت الإمارات رائدة في مجال الابتكارات والإنجازات الحديثة ونموذجاً يشع أملاً لأجيال المنطقة، حيث تدرك الدولة أن تحديها الأكبر هو استدامة التنمية والاستعداد لعصر ما بعد النفط. ونسعى في كل ما نقوم به إلى أن ننجح في هذا الاستحقاق الحيوي.

تعتبر دولة الإمارات هذه القيم والمبادئ إراثاً إنسانياً وتاريخاً تتناقله الأجيال وتحثي به، ولذلك تم إعلان عام ٢٠١٨ ”عام زايد“ تخليداً وعرفاناً لإنجازات مؤسس الدولة وترسيخاً للقيم التي عززها وإكمال مسيرته في بناء ونهضة الإمارات.

وأود أن أشدد على أننا أمام منعطف تاريخي ومواجهة حقيقية بين من يتطلعون للسلام والتنمية والحداثة ويستشرفون المستقبل وبين قوى الظلام والهدم والتخريب والفوضى. هذه المواجهة المستحقة والضرورية تتطلب منا التكاتف جميعاً تحت مظلة مشتركة وجادة تهدف للقضاء على جذور التطرف والإرهاب والتصدي للدمار الذي لحق بمنطقتنا العربية كي نواصل بناء مستقبل أكثر أملاً وأكثر إشراقاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد تسند مونخ - أورغيل، وزير خارجية منغوليا.

السيد مونخ - أورغيل (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): في

البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن تضامننا وتعاطفنا مع حكومة المكسيك وشعبها ومع البلدان الكاريبية والولايات المتحدة، التي عصفت بها كلها كوارث طبيعية مدمرة في الأيام القليلة الماضية. لقد أصبحت الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم أكثر شيوعاً، وأضحى ما يترتب عليها من

والعدل والشمول فضلاً عن تمكين الأشخاص الضعفاء من خلال العمل الجماعي.

وقد كان بلدي من أوائل من اعتمد أهداف التنمية المستدامة. في شباط/فبراير ٢٠١٦، وافق البرلمان على خطة منغوليا للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي تتوخى أن تصبح منغوليا بلداً من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٣٠، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله، مع الحفاظ على توازن إيكولوجي وتعزيز الحكم الديمقراطي. وبالتوازي مع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، تدمج رؤية منغوليا ٢٠٣٠ الركائز الثلاث للتنمية - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لقد أدمجنا أهدافها في خطة عمل حكومتنا للأعوام من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ وغيرها من البرامج ذات الصلة.

ومن بين الأولويات الإنمائية الشاملة، تحتل الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية أولوية عليا بالنسبة لمنغوليا. ووفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية، فإن تكاليف التجارة للبلدان النامية غير الساحلية تزيد بما يعادل تطبيق تعريفه مقدارها ٢٦٠ في المائة على التجارة الدولية، وقد خلص مكتب الممثل السامي إلى أن تنمية هذه البلدان، في المتوسط، تقل بنسبة ٢٠ في المائة عما كان يمكن أن تبلغه لو لم تكن من البلدان غير الساحلية. إن منغوليا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، جنباً إلى جنب مع غيرها من البلدان النامية غير الساحلية. ومما يثلج الصدر أن نشير إلى أن الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح بلدان مثل بلدنا، مع وجود ١٠ من التصديقات المطلوبة، سيدخل حيز النفاذ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. إن مجمع أولانباتار الدولي للفكر قد بدأ بالفعل أنشطته البحثية، بفضل المساهمات المالية المقدمة من الحكومة المنغولية والشركاء الآخرين. ومتى دخل مرحلة التشغيل الكامل، فسيزيد

من دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ كل من برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن تعزيز الاتصال الإلكتروني من الأولويات الملحة التي تتقاسمها جميع الاقتصادات النامية غير الساحلية. انضمت منغوليا إلى الاتفاق بشأن تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٦. ونقدر إمكانات المادة ١١ منه، بشأن حرية المرور العابر بالنسبة للحد من تكاليف التجارة وزيادة التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، الأمر الذي يمكن أن يساعدنا على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والانتقال من البلدان غير الساحلية إلى بلدان مترابطة برياً. ومن أجل زيادة تحسين فرصها في الوصول إلى أسواق شركائها التجاريين الرئيسيين، تعدّ منغوليا دراسة جدوى لاتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا. وهناك اتفاق للشراكة الاقتصادية بالفعل مع اليابان.

ومن أجل تعزيز التكامل الإقليمي في منطقتنا المباشرة لشمال شرق آسيا، فإن منغوليا منخرطة بنشاط مع جيرانها في مجالات المرور العابر والنقل وتطوير الهياكل الأساسية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، وقع رؤساء منغوليا والصين والاتحاد الروسي اتفاقاً لوضع برنامج بشأن الممر الاقتصادي بين منغوليا وروسيا والصين. وسيركز البرنامج على تنفيذ مشاريع مشتركة لزيادة حجم المبادلات التجارية، وكفالة القدرة التنافسية في الإمداد بالسلع وتسهيل النقل عبر الحدود وتطوير الهياكل الأساسية. وفي آب/أغسطس، اتفقنا على مشاريعنا ذات الأولوية، ونحن بصدد إنشاء آليات لتنسيق التنفيذ الفعلي للممر الاقتصادي.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقّعت الصين ومنغوليا والاتحاد الروسي على اتفاق حكومي دولي بشأن النقل الدولي البري على طول شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية، مما يشكل خطوة رئيسية أخرى في التعاون الثلاثي الأطراف. ومنغوليا حريصة على العمل جنباً إلى جنب مع جارتينا وشركاء آخرين

السلام والأمن، فإن السلام يتعرض للخطر على عدد من الجبهات.

إن منغوليا تشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد التوتر في شمال شرق آسيا. ونحن نعارض بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بزعزعة الأمن الإقليمي بإجراء التجارب النووية المتكررة وإطلاق القذائف التسيارية، تحدياً لإرادة المجتمع الدولي وانتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكبلد يتمتع بوضع المنطقة الحالية من الأسلحة النووية منذ ٢٥ عاماً، تكرر منغوليا تأكيد موقفها المبدئي المتمثل في ضرورة أن يكون شبه الجزيرة الكورية خالياً من الأسلحة النووية. ونحث الأطراف المعنية على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من حدة التوترات في شمال شرق آسيا والعمل على حل المسألة بالوسائل السلمية. ونرى أن الحوار هو السبيل الوحيد للقيام بذلك. وحوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا، الذي شرعنا فيه عام ٢٠١٣، هو أحد السبل الممكنة لذلك. وقد عقدنا مؤتمره الدولي الرابع في أولانباتار في حزيران/يونيه. ولا يناقش الحوار المسائل الأمنية في شمال شرق آسيا فحسب، بل يناقش أيضاً إمكانات الطاقة والمشاريع البيئية، وبالتالي فهو آلية مفتوحة يمكن أن تشمل مشاركة كل البلدان في شمال شرق آسيا.

إن التوترات الحالية قد لا تفضي سوى إلى تعميق مشاعر القلق لدينا جميعاً بشأن الأسلحة النووية. ومنغوليا رحبت باعتماد الجمعية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر استخدامها قائماً. والضمانة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية هي إزالتها بالكامل. وريثما يتحقق ذلك الهدف النهائي، سيكون من الأهمية بمكان كفالة بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية في أقرب وقت ممكن. فضلاً عن توخي الحزم في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

من أجل تحسين شبكات السكك الحديدية والطرق البرية والجوية والطاقة والهيكل الأساسية لخطوط الأنابيب، وزيادة إمكانية الوصول إلى البحر.

إن سياسة الطاقة لدولة منغوليا، التي اعتمدت في ٢٠١٥، قد حددت الهدف الطموح المتمثل في إنتاج ٣٠ في المائة من احتياجاتها من الطاقة من خلال الموارد المتجددة بحلول ٢٠٣٠. وتقدر مواردنا من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بـ ٧ ٠٠٠ ٥ تيراواط، على التوالي. وبهذه الموارد، تتمتع منغوليا أساساً بإمكانات غير محدودة لتصدير الطاقة النظيفة إلى بلدان منطقتنا. ونعمل مع شركائنا لتنفيذ مشروع غوبي تك ومشاريع الشبكة الفائقة الآسيوية لتوفير الطاقة المتجددة لشمال شرق آسيا. وتوفر هذه المشاريع للبلدان في المنطقة طائفة واسعة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك أمن الطاقة وإيجاد فرص العمل والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ونتطلع إلى العمل مع شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف بشأن تلك المشاريع الهامة.

وعندما حدد المجتمع العالمي مسار الرحلة الجماعية صوب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعهدت ألا يخلف الركب أحداً وراءه. وأهداف التنمية المستدامة جعلت الحد من أوجه التفاوت بين الناس - بمن فيهم الفئات المحرومة والضعيفة والمهمشة - أولوية واضحة للمجتمع الدولي. والتنمية الاجتماعية المستدامة تشكل جزءاً بارزاً من رؤية منغوليا ٢٠٣٠ بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. وهي تحدد الأهداف الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين، وتحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها، وتحسين ظروف معيشية مأمونة وصحية لمواطنيها، مع توفير التعليم الجيد للجميع، والقضاء على جميع أشكال الفقر وتوسيع الطبقة المتوسطة الدخل. وفي حين أننا لا نستطيع أن نحقق تنفيذاً فعالاً ومؤثراً لخطة التنمية المستدامة بدون تحقيق

المنغوليين معروف عنهم التفاني والمهارات والسلوكيات المجتمعية الودية في جهود حفظ السلام وإعادة الإعمار. ونعتمد مواصلة تعزيز مساهمتنا من خلال توفير الوحدات الهندسية والوحدات الخاصة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وكعضو في مجلس حقوق الإنسان، نؤكد مجدداً التزامنا الثابت بالقضاء على عقوبة الإعدام والتعذيب وغير ذلك من أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة. وقبل أربعة أيام، وبلاشتراك مع الأرجنتين والاتحاد الأوروبي، استضافنا حدثاً رفيع المستوى لإطلاق التحالف من أجل تجارة خالية من التعذيب، وهو تحالف عالمي لإنهاء التجارة في المنتجات المستخدمة في ممارسة التعذيب وعقوبة الإعدام.

إن تعزيز المجتمعات المفتوحة والديمقراطية التي تحكمها سيادة القانون يمثل أولوية طويلة الأمد لمنغوليا. والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، واحترام الجميع للعدالة، والحد من الفساد بدرجة كبيرة، جميعها عناصر رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة على النحو المتوخى في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت الذي يواجهه العالم تحديات عالمية لا حصر لها، من المثير للقلق أن تكون تعددية الأطراف موضع تساؤل. وفي عالمنا المعولم، لا يسع أي دولة أن تتصدى للتحديات اليوم وحدها. فالقضايا العالمية تتطلب حلولاً عالمية. والأمم المتحدة، بوصفها ضامناً لأمن جميع الدول، كبيرها وصغيرها، هي مركز تعددية الأطراف، ولكن علينا أن نعزز دورها كمركز لتعددية أطراف فعالة. ونحن نشي على رؤية الأمين العام للأمم المتحدة كأداة لزيادة الجهود الدبلوماسية من أجل السلام، وقيامه مؤخراً بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى بشأن الوساطة ما كان يمكن أن يأتي في وقت أكثر ملاءمة. وأعضاء هذا المجلس الذي يضم ١٨ من الشخصيات البارزة يمثلون طائفة لا مثيل لها من المهارات، والأهم من ذلك، المصادقية التي لا غنى عنها للوساطة.

وعلياً أيضاً إنهاء حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح.

وما فتئ الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، ولا تزال الأنشطة الإرهابية مستمرة في شتى أنحاء العالم بلا هوادة. وإننا نشي على الأمين العام لإنشائه مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب لتوفير القيادة الاستراتيجية للجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي القرن الحادي والعشرين، من المؤلم أن نرى العالم يواجه أكبر أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وقد اضطرت أعداد غير مسبوقة من السكان، بمن فيهم مسلمو الروهينغا، إلى الفرار من ديارهم. ويجب أن نتوقف أهوال المأساة الإنسانية التي تكشف وقائعها خلال عمليات التشريد القسري هذه. وحالات الطوارئ الإنسانية الراهنة تتطلب استجابات شاملة ينبغي أن تشمل ثلاثة عناصر - ضمان كرامة اللاجئين، ودعم البلدان المضيفة ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. ومسؤوليتنا المشتركة جميعاً هي تعزيز الانتقال الآمن للأفراد واحترام القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبالمثل، فإن التحركات الكبيرة للمهاجرين تتطلب اهتماماً وثيقاً بنفس القدر. وتطلع إلى اعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة في عام ٢٠١٨. ونأمل أن يكون هذا الاتفاق أداة حاسمة لحماية سلامة وحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، ومن أجل تعزيز الإدارة العالمية للهجرة الدولية.

واليوم، فإن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة لحفظ السلام أخذ في الازدياد بشكل كبير. ومنغوليا تفتخر بإسهامها في دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي العقد الماضي، أرسلت منغوليا أكثر من ١٥٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق إلى عدد من البؤر الساخنة، وهي حالياً من بين أكبر ٣٠ بلداً مساهماً بقوات وأفراد شرطة في العالم. وحفظة السلام

”وَيَتَمَاشَى هَذَا الْمَوْضُوعُ بِصُورَةٍ وَثِيقَةٍ مَعَ الْمَبَادِئِ التَّوْجِهِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي بَرْنَامِجِ عَمَلِ حُكُومَتِنَا، الَّذِي يَضَعُ الْبَشَرِيَّةَ وَكُوكِبَ الْأَرْضِ فِي مَحَوْرِ اِهْتِمَامَاتِهِ. وَتَوَاصَلَ بَنَنْ، كَمَا يَعْلَمُ الْأَعْضَاءُ، جُهُودَهَا الرَّامِيَّةَ إِلَى تَحْقِيقِ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ عَنْ طَرِيقِ إِدْخَالِ إِصْلَاحَاتٍ ضَرُورِيَّةٍ شَجَاعَةٍ.

”فِي ٢٢ أَيْلُول/سَبْتِمْبَر ٢٠١٦، أَكَّدَتْ مِنْ عَلَيِّ هَذَا الْمَنْبَرِ (أَنْظُر A/71/PV.14)، أَنَّ الْفَقْرَ الشَّامِلَ يُمَثِّلُ تَهْدِيدًا كَبِيرًا لِلْبَشَرِيَّةِ، وَعَبَّرَتْ فِي تِلْكَ الْمُنَاسَبَةِ عَنِ الْأَمَلِ فِي أَنَّ يَقُودُنَا التَّصْمِيمُ الَّذِي قَادَ الْعَالَمَ لِاعْتِمَادِ اتِّفَاقِ بَارِيسَ بِشَأْنِ تَغْيِيرِ الْمُنَاخِ إِلَى وَضْعِ بَرْنَامِجٍ شَامِلٍ لِلْقَضَاءِ عَلَى الْفَقْرِ الشَّامِلِ. وَبَعْدَ مَرُورِ عَامٍ عَلَى ذَلِكَ، بَاتَ ذَلِكَ النَّدَاءُ أَهَمَّ مِنْ أَيِّ وَقْتٍ مَضَى، نَظَرًا لِاسْتِمْرَارِ تَدَهُّورِ الْحَالَةِ فِي بِلْدَانِنَا. وَيُضْطَرُّ الْآلَافُ مِنَ الْأَشْخَاصِ لِلْهَجْرَةِ مَخَاطِرِينَ، فِي مَعْظَمِ الْحَالَاتِ، بِحَيَاتِهِمْ، مَعَ مَا يَتَرْتَبُ عَلَى هَذِهِ الْهَجْرَةِ حَتْمًا مِنْ تَحْدِيَّاتٍ أَمْنِيَّةٍ وَاقْتِصَادِيَّةٍ عَدِيدَةٍ لِلْبِلْدَانِ الْمُضْيِفَةِ، فَضْلًا عَنْ الْعَوَاقِبِ الْبِئْسَاءِ الْوَحِيمَةِ. وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي أَنَّنِي أَرْحَبُ لِلْغَايَةِ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ الْهَامِّ لِلْجُهُودِ الْمَشْتَرَكَةِ الرَّامِيَّةِ إِلَى ضَمَانِ تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْبَشَرِيَّةِ الْمُسْتَدَامَةِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى إِيجَادِ عَالَمٍ مُرَاعٍ لِلْبِئْسَاءِ.

”التَّزَمْتُ بَنَنْ بِالتَّصَدِّي لِبَطَالَةِ الشَّبَابِ كَوَسِيلَةٍ لِلْقَضَاءِ عَلَى الْفَقْرِ. وَوَفَقًا لْخَرِيطَةِ طَرِيقِ الْاِتِّحَادِ الْأَفْرِيقِيِّ، الَّتِي اعْتَمَدَهَا رُؤَسَاءُ الدُّوَلِ وَالْحُكُومَاتِ فِي كَانُونِ الثَّانِي/يَنَايِر ٢٠١٦، وَضَعْتَ حُكُومَةُ بَنَنْ، بِالتَّنْسِيقِ مَعَ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ، خَرِيطَةَ طَرِيقٍ وَطَنِيَّةٍ تَأْخُذُ فِي الْحَسْبَانِ الْعَائِدِ الدِّيمَغْرَافِيِّ لِبَنَنْ. وَيَنْصُ بَرْنَامِجُ عَمَلِ الْحُكُومَةِ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْمَشَارِيعِ الَّتِي سَتُعْزِزُ، عِنْدَ تَنْفِيزِهَا، التَّنْمِيَةَ الْبَشَرِيَّةَ الْمُسْتَدَامَةَ.

وَفِي الْخَتَامِ، أَوَدُ أَنَّ أَوْكَّدَ مَرَّةً أُخْرَى أَنَّ مَنُغُولِيَا تَوْيِّدُ تَمَامًا رُؤْيَا الْأَمِينِ الْعَامَ لِلْإِصْلَاحِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنَّ تَجْعَلَ الْأُمَمَ الْمُتَّحِدَةَ أَقْلَ بِيُورُقْرَاطِيَّةٍ وَأَكْثَرَ كَفَاءَةً وَإِنْتَاجِيَّةً فَضْلًا عَنْ التَّوْجُّهِ الْمِيدَانِيِّ. وَفِي نְهَايَةِ الْمَطَافِ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ الْوَحِيدَ لِكَيْ تَصْبِحَ الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ أَقْوَى وَأَكْثَرَ تَجَاوِبًا مَعَ الشُّعُوبِ الَّتِي تَخْدُمُهَا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد أوريليان أغبينونسي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية بنن.

السيد أغبينونسي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتلو الرسالة التالية باسم السيد باتريس تالون، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ورئيس الحكومة في جمهورية بنن.

”بَادئُ ذِي بَدْءٍ، أَوَدُ أَنَّ أَكْرُرَ التَّهْنِئَةَ الْحَارَةَ لِلرَّئِيسِ عَلَى انْتِخَابِهِ لِقِيَادَةِ الْجَمْعِيَّةِ الْعَامَةِ فِي دَوْرَتِهَا الثَّانِيَةِ وَالسَّبْعِينَ، مُؤَكِّدًا دَعْمَ بِلَادِي لَهُ فِي تَنْفِيزِ وَلايَتِهِ. أَوَدُ أَيْضًا أَنَّ أَغْتَنِمَ هَذِهِ الْفُرْصَةَ لِكَيْ أَشْكُرَ سَلْفَهُ، السَّيِّدَ بِيْتَرِ طُومَسُونِ، عَلَى جُهُودِهِ. وَمَرَّةً أُخْرَى، أَوَدُ أَنَّ أَهْنِئَ الْأَمِينِ الْعَامَ أَنْطُونِيُو غُوتِيرِيَشَ بِحَرَارَةٍ، وَأَوْكَّدَ لَهُ دَعْمَنَا الْكَامِلَ، وَأَخِيرًا، أَثْنِي عَلَى سَلْفِهِ، السَّيِّدِ بَانَ كِي - مُونِ.

”وَأَقْدَمُ تَعَاذِينَا وَمَوَاسَاتِنَا إِلَى حُكُومَاتِ وَشُعُوبِ الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ وَفَرَنْسَا وَالْمَكْسِيكِ وَسِيرَالْيُونِ، وَجَمِيعِ الْبِلْدَانِ فِي مَنَظِقَةِ الْبَحْرِ الْكَارِبِيِّ الَّتِي كَانَتْ ضَحِيَّةً لِلْكَوَارِثِ الطَّبِيعِيَّةِ الْأَخِيرَةِ.

”وَإِذْ نَنْتَقِلُ إِلَى الْمَرْحَلَةِ النَشِطَةِ مِنْ التَّنْفِيزِ الْمَلْمُوسِ لِأَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ، تَرْحَبُ بَنَنْ بِمَوْضُوعِ هَذِهِ الدَّوْرَةِ لِلْجَمْعِيَّةِ الْعَامَةِ الْمَعْنُونَةِ «مُحَوْرِيَّةُ الْإِنْسَانِ: السَّعْيُ مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ وَالْحَيَاةِ الْكَرِيمَةِ لِلْجَمِيعِ عَلَى كُوكِبِ مُسْتَدَامِ».

قيم الحرية وسيادة القانون للخطر. ويلقي التطرف العنيف والراديكالية بظلالهما على الأمن والاستقرار الدوليين.

”ويشكل الهجوم على تعددية الأطراف، وبالتالي على الأمم المتحدة، جزءاً من ذلك الاتجاه الخبيث الذي يتعين أن نرفضه. ولهذا السبب، ومن أجل كفالة رفاه الشعوب الأفريقية ولمعالجة هذه المشاكل بفعالية، فإن الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى الإصلاح أكثر من أي وقت مضى. ونحن نؤيد بقوة عملية الإصلاح الجارية، وترغب في أن يتم إنجازها في المستقبل القريب جداً.

”يجب أيضاً المضي قدماً في إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، من أجل زيادة فعالية المنظمة، ولا سيما في مجال السلم والأمن. ويجب إعادة تشكيل مجلس الأمن، على نحو يأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية خلال العقود الماضية. ولا يمكننا الدعوة إلى احترام الديمقراطية في جميع البلدان، في حين لا نرغب، بصورة تتناقض مع هذه الدعوة، في تطبيقها عند إصلاح مجلس الأمن. وسيتيح ذلك الإصلاح، كما نأمل، رفع الظلم الواقع على أفريقيا، القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة الأعضاء الدائمين في المجلس. ويتسق موقف بنين تجاه هذه المسألة مع موقف أفريقيا، وفقاً لما ينص عليه توافق آراء إيزولوبني. فالأمم المتحدة، وبالتحديد مجلس الأمن، بحاجة إلى بداية جديدة.

”وتشمل التحديات التي ينبغي مواجهتها إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية. إن إنشاء دولة فلسطينية، كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة تعيش في وئام مع إسرائيل، سيولد بلا شك الدينامية اللازمة لتخفيف حدة التوترات في تلك المنطقة. وبالتالي، فإننا نؤيد جهود الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن المبادرات الرامية إلى استيفاء الشروط المرجح أن تُهيئ الساحة لعقد

”ويلائم هذا البرنامج، المعروف باسم ضمان تعزيز رأس المال البشري، هذه الدينامية. وسيجعل تفعيله التأمين الصحي إلزامياً لجميع الناس الذين يعيشون في بنين، وسيمكننا من إنشاء نظام للحماية الاجتماعية للفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. ويولي برنامج عملنا أيضاً أهمية كبيرة للحفاظ على البيئة، وينص على اتخاذ تدابير مهمة لحماية البيئة.

”وأعتقد أنه من المهم اغتنام هذه الفرصة للإشارة إلى الاقتراح الذي قدمته بنين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، خلال الاجتماع الرسمي الرفيع المستوى في إطار الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في مراكش في المغرب، المتعلق بإنشاء مركز بحوث دولي للتصدي الفعال لآثار تغير المناخ على الزراعة في أفريقيا، بالاشتراك مع المعهد الدولي للزراعة المدارية، ومقره نيجيريا. ونأمل أن تعي هيئات الأمم المتحدة المختصة النتائج الآثار المترتبة على ذلك الاقتراح، الذي من شأنه ضمان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في أفريقيا.

”ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بالجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، ونعتقد أن يشكل أداة لا غنى عنها لتحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي مختلف المبادرات، لا سيما مبادرات فرنسا، التي تهدف إلى اعتماد الأمم المتحدة لجيل ثالث من الحقوق الأساسية والتي سيجسدها الميثاق العالمي للبيئة.

”تفتتح دورة أعمالنا في وقت يواجه فيه العالم العديد من التحديات المعقدة. فمنذ عقود حتى الآن، يبدو العالم أيضاً معرضاً للآزمات وباحثاً عن مغزى للحياة. وفي أنحاء كثيرة من العالم، يواجه السلام تهديدات خطيرة، وتعرض

وقبل عامين، انضمت بروني دار السلام باعتزاز إلى الجميع للمشاركة في مسيرة طويلة لبلوغ مجموعة أهداف عالمية طموحة من أجل تحقيق تنمية مستدامة. وقد كانت تلك اللحظة تعني الكثير، بالنسبة لنا. فقد كانت ترمز إلى سعي منظمنا الذي لا يعرف الكلل إلى تحقيق التنمية والرخاء لجميع البلدان، بغض النظر عن حجمها ومركزها في العالم. كما أنها أظهرت لنا ما يمكن أن تحققه الوحدة.

وقد تلخص موضوعنا في من نمثله: شعبنا. ولذلك، من المهم أن نفي بوعدنا له. إنه وعد بمستقبل يمكن أن تتحقق فيه آماله وأحلامه من أجل عيشة أفضل. وسيطلب ذلك منا التزاما طويل الأجل واستثمارات كبيرة.

وهذا يعني، في بروني دار السلام، أكثر من مجرد بناء الهياكل الأساسية أو توفير الاحتياجات الأساسية. فهو يعني كذلك الارتقاء بالناس، أناس يهتمون بمجتمعهم ويلتزمون بتنمية بلدهم ومستقبله. ويتطلب ذلك اتباع نهج شامل، مع إيلاء الأولوية للتركيز على تنمية الشباب. وتؤمن بروني دار السلام إيمانا قويا، في بيئة اليوم المتزايدة التنافس، بأن التعليم الجيد هو السبيل إلى بناء جيل جديد من ذوي المهارات العالية والابتكارية والشباب الواثق.

ووفقا لمنظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يصل عدد العاطلين إلى ٢٩١ مليون شخص في جميع أنحاء العالم هذا العام. ولذلك، فإن إيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب، سيكون حاسما في رفع مستوى معيشتهم. ونحن نواصل جهودنا، في بروني دار السلام، وتنوع اقتصادنا والترويج للتجارة الحرة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، بهدف تحقيق اقتصاد دينامي ومستدام.

وإذ نسعى إلى تحقيق تقدم اقتصادي، ينبغي لنا أن ندرك الترابط بين الأنشطة البشرية وتغير المناخ. وهنا يمكن لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ أن يحفز أعمالنا الجماعية لنترك لأجيالنا

مؤتمر دولي بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

”وأود أن أؤكد من جديد التزامنا بتعزيز إسهامنا في أعمال الأمم المتحدة وبمواصلة العمل لتحقيق فعالية عمليات حفظ السلام. وتماشيا مع تلك الدينامية، جرى التوقيع، في كوتونو في ٨ شباط/فبراير، على اتفاق بشأن مركز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

”لا أريد أن أحتتم بياني دون أن أجدد تأكيد تمسك بلدي، بنن، الشديد بالأمم المتحدة، التي لا تزال تشكل إطارا فريدا للتعبير والحوار والعمل، يمكننا من التصدي بصورة موحدة للتحديات المعقدة والهائلة في عالمنا المعولم. وتشكل تعددية الأطراف ضرورة أخلاقية وسياسية من أجل إحلال السلام. وستواصل بنن العمل جنبا إلى جنب مع سائر الشعوب من أجل بناء نظام عالمي أكثر عدلا وأكثر شمولا، يقوم على الأخوة“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بهين ليم جوك سينغ، الوزير في مكتب رئيس الوزراء والوزير الثاني للخارجية والتجارة في بروني دار السلام.

السيد سينغ (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أنقل أحر تحيات صاحب الجلالة سلطان بروني دار السلام إلى الجمعية العامة.

ونهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على توليه رئاسة الجمعية العامة خلال هذه الدورة. كما نشكر سعادة السيد بيتر طومسون، الذي ترأس الجمعية بأقصى قدر من التفاني خلال العام المنقضي. كما أود أن أعرب عن أطيح تمنياتي للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأن أشيد برؤيته المتعلقة بتعزيز منظمتنا.

إزاء التهديدات المستمرة المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف. وللأسف، لا تزال الإصابات الناجمة عن الهجمات في أنحاء مختلفة من العالم تصدمنا جميعاً. إننا ندين هذه الأعمال البشعة ونعرب عن أعمق مشاعر التعاطف والمواساة لأسر الضحايا. ونود أن نعيد التأكيد على أنه لا ينبغي ربط الإرهاب بجنس معين أو دين معين أو جنسية معينة أو أصل عرقي معين.

ومن المهم أن تدرس الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والتمييز والإقصاء، ولا سيما في صفوف الشباب، بشكل شامل، للتصدي لتلك التهديدات. ويحدونا الأمل في أن يساعد التركيز على التعليم وتنمية الشباب وإيجاد فرص العمل والدعوة إلى الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي وتعزيز الحوار بين مختلف العقائد والحضارات كثيراً في جهودنا الرامية إلى إحداث تغيير إيجابي.

ومن المهم بنفس القدر أن نغرس في قلوب أفراد شعبنا وعقولهم قيم السلام والوئام والاعتدال والاحترام المتبادل. فعسى أن تتمكن، من خلال هذه القيم، من إقامة مجتمعات قادرة على مواجهة الأيديولوجيات المدمرة. وسيكون العمل عن كثب مع الشباب والزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية ضرورياً للمساعدة على تحقيق ذلك. ولذلك، فإننا نرحب بجميع جهود المجتمع الدولي من أجل منع واستئصال الإرهاب والتطرف العنيف، بجميع أشكالهما ومظاهريهما.

كما تشكل الأمراض الوبائية والكوارث مصدر قلق كبير. وأشار الآخرون، في ذلك الصدد، في الإعراب عن تعازينا ومواساتنا لأسر ضحايا الكوارث الطبيعية الأخيرة التي أثرت على المكسيك وسيراليون والولايات المتحدة وبلدان البحر الكاريبي وجنوب آسيا. وتقيم بروني دار السلام أعمال جميع الوكالات ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية والرابطة، نظراً إلى الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية على أي بلد في

المقبلة كوكبا أنظف وأوفر صحة وأكثر أماناً وأكثر استدامة. وستواصل بروني دار السلام بذل ما في وسعها للإسهام بشكل إيجابي في تحقيق تلك الغاية. فنحن نعمل على تعزيز الكفاءة في استهلاك الطاقة والتدرج في استخدام الطاقات المتجددة، للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي الوقت نفسه، يمثل الحفاظ على غاباتنا أولوية عالية، وذلك يكمل جهودنا المتعددة الأطراف، بما في ذلك مبادرة "قلب بورنيو"، وفي الآونة الأخيرة، شبكة مبادرات الملكة لمظلة الكومنولث. وإجمالاً، يتعلق الأمر بتثقيف شعبنا لكي يسهر على رعاية وحماية كوكبنا. وبالفعل، فإن تعزيز الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال مهم.

إن للسلام والأمن الإقليميين والدوليين أهمية بالغة لازدهار التنمية البشرية والاقتصادية. تلك هي القاعدة الأساسية لنجاح رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي تحتفل هذا العام بذكرائها السنوية الخمسين. ولذا، تقع المسؤولية على جميع الأطراف المعنية في كفالة بيئة مستقرة وآمنة ومأمونة لاستمرار تقدم جنوب شرق آسيا والمنطقة ككل؛ بيئة خالية من النزاع أو الحرب أو خطر الحرب. كما نسعى إلى مشاركة أقوى من خلال بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وتأمل الرابطة مواصلة الإسهام في السلام والتنمية العالميين من خلال هذه الجهود والتعاون الوثيق فيما بيننا ومع الشركاء الخارجيين.

وقد مكنت الإنجازات التي حققتها الرابطة على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية في مجال كفالة السلم والأمن الإقليميين بروني دار السلام من السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية في بيئة يسودها السلام والوئام. وقد كان من دواعي سرورنا أن نحقق بلدنا ترتيباً متقدماً جداً في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة.

وإذ أن رفاه شعبنا ما زال محورياً للأمة، فإننا ندرك الأثر السلبي للتهديدات الأمنية، ولا سيما فيما يتعلق بعملنا من أجل كفالة عالم مستدام. ويساورنا القلق، مثلنا مثل العديد غيرنا،

فعالية وأكثر كفاءة. ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد أفكار الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة تكييف منظمنا لزيادة التركيز على تدابير منع نشوب النزاعات، بما في ذلك الوساطة. ونعتقد أن هذه الجهود سوف تساعد الأمم المتحدة كثيراً على ترشيد أعمالها ومواردها، وقبل كل شيء، على إنقاذ الأرواح وصون كرامة الناس وتعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

إننا نريد أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق مقاصدها ومبادئها، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية على جميع الدول الأعضاء في كفالة أن ترتقي الأمم المتحدة حقاً إلى مستوى اسمها. وإذا نسعى جاهدين من أجل مستقبل أفضل معاً، فإننا نأمل في نجاح الأمم المتحدة. إن نجاح الأمم المتحدة يُفيد البشرية. وعندما تستفيد البشرية، نفوز جميعاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد داتو سري أنيفا أمان، وزير خارجية ماليزيا.

السيد أمان (ماليزيا) تكلم بالإنكليزية: أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأنا على ثقة بأن الجمعية العامة تحت قيادته القديرة - وهي الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة - ستشهد تطوراً وتقدماً كبيرين في التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها منظمنا اليوم.

وأهنئ أيضاً السيد أنطونيو غوتيريش تهنئة حارة على تعيينه بصفة الأمين العام التاسع للأمم المتحدة. وأكد له أن مسعاه لجعل الأمم المتحدة منظمة فعالة ومهيبة وذات أهمية يحظى بدعم وتعاون كاملين من ماليزيا.

إن موضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية، "محوية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام"، هو الأكثر أهمية ويأتي في أوانه المناسب بينما نعمل

بجمال التنمية والرفاه. فهي توفر لنا سبلاً لاكتساب الخبرة والمعرفة بشأن كيفية مواجهة التحديات التي تطرحها هذه التهديدات.

ويجب ألا ننسى، في سعينا لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، محنة أولئك الذين يعانون من الحروب والنزاعات والاحتلال.

إن للفلسطينيين، شأنهم في ذلك شأن الجميع، آمالاً وأحلاماً بأن يصيروا معلمين وأطباء ومهندسين وفنانين ورياضيين ومبتكرين، وهي جميعاً لما فيه خير البشرية. بيد أن الاحتلال الأجنبي قد أعاق العديد منهم بشكل هائل، لنصف قرن من الزمان، من تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية بالمساهمة بشكل أكبر في التنمية العالمية. إن السلام والحرية والعدالة وتقرير المصير من الحقوق الأساسية للفلسطينيين. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية المشروعة ذات التمثيلية الحقيقية، ملزمة أخلاقياً وقانونياً بإنفاذ تلك الحقوق وضمان المساءلة عن الأعمال التي تخالف القانون الدولي.

وما زلنا نعول على الأمم المتحدة، فضلاً عن جميع الأطراف ذات الصلة، من أجل التوصل إلى سلام واستقرار شاملين ودائمين في المنطقة. ويتعين علينا المضي قدماً بجميع الجهود لترجمة الاعتراف الدولي المتزايد بدولة فلسطين إلى تغييرات إيجابية على أرض الواقع، بحيث يمكن للفلسطينيين مواصلة تحقيق التنمية المستدامة في وطنهم.

وتتطلع بروني دار السلام إلى الأمم المتحدة من أجل معالجة القضايا الملحة في جميع أنحاء العالم. ومن المهم أن تعزز الأمم المتحدة علاقة عملها مع منظومة شركائها، بما في ذلك المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة التعاون الإسلامي والكومنولث ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ومن أجل تجسيد أفضل للاحتياجات والحقائق في القرن الحادي والعشرين، يحتاج العالم إلى أمم متحدة أقوى وأكثر

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، انضمت ماليزيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن التأثير السياسي والقانوني للمعاهدة سيقود المجتمع الدولي بصورة جماعية صوب إزالة الأسلحة النووية والحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية. لقد استرشدنا بالتزام الدول بصكّ سليم قانوناً وقابل للتنفيذ، صكّ يبعث برسالة سياسية قوية بأن الأسلحة النووية أمر غير مقبول على الإطلاق.

وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بمواصلة تعزيز وتحسين القدرات التشريعية والإنفاذ الجماعي في مواجهة التهديدات الأمنية الدولية، ولا سيما انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه التحديد إلى جهات من غير الدول. ونظل ملتزمين بنبات بالتزاماتنا الدولية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي من خلال مختلف النهج الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا مجدداً إدانتها القوية للتجارب النووية وإطلاق القذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي يقوض بشكل خطير النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتدعو ماليزيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف عن إجراء المزيد من التجارب النووية وإطلاق القذائف، ووقف برنامجها النووي والقذائف التسيارية وأن تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها الدولية، حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين.. وتشارك ماليزيا الدول الأخرى في التأكيد على الحاجة إلى الاستئناف الفوري للحوار السلمي والمفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى حل دائم للنزاع الذي طال أمده.

كما أننا نشهد تجمعا لتهديدات أمنية جديدة ناشئة عن الهجرة غير النظامية وأنشطة الجريمة عبر الوطنية، التي تشمل الإرهاب والاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، والجرائم الإلكترونية. إن التهديدات التي

جماعياً وفرداً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ بحلول عام ٢٠٣٠. لن تكون تلك الرحلة أمراً يسيراً.. بل إن البعض قد دعا إلى أنها ينبغي أن تكون محور التركيز الوحيد للمجتمع الدولي بأسره - أي السعي إلى كفالة بقائنا في المستقبل بطريقة شاملة للجميع. ويجب علينا أن نوطيد عزمنا والوفاء بوعدنا لكل مواطن في العالم بألا يتخلف أحد عن الركب.

وعلى هذا الأساس، ما فتئت ماليزيا توجه خططها الإنمائية نحو تحقيق ذلك الوعد. وكانت التنمية المستدامة في صميم نهج التنمية في ماليزيا منذ سبعينيات القرن العشرين. وفي عام ٢٠٠٩، أطلقت الحكومة الماليزية نموذجها الاقتصادي الجديد، الذي يتضمن ثلاثة أهداف جديدة هي: الدخل المرتفع والشمولية والاستدامة. ولا يزال صدى هذه المساعي يتردد جيداً مع المكونات الثلاثة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي النمو الاقتصادي والاحتياجات الاجتماعية وحماية البيئة.

وقد اعتمدنا أيضاً سياسات إنمائية تطلعية من خلال خطة ماليزيا الحادية عشرة، التي تمتد على خمس سنوات من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠، تحت شعار "ربط النمو بالسكان" وتؤكد الخطة الإنمائية من جديد التزام الحكومة الماليزية برؤية مركزة على النمو وتحقيق الرخاء والرفاه لشعبها، مع حماية البيئة وتعزيز السلام.

وفي تموز/يوليه، قدمت ماليزيا استعراضها الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة. إن الاستعراض، الذي يبلغ عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها ماليزيا للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، هو دليل على التزام ماليزيا المستمر بتحقيق خطة العام ٢٠٣٠. وتسعى الحكومة الماليزية للتأكد من أن كل الماليزيين يحصلون على حصة منصفة من ازدهار وثروة البلد وألا يتخلف أحد عن الركب.

مليون من اللاجئين الروهينغيا في الأسابيع الثلاثة الماضية. ومن المؤكد أن إيواء هذا العدد الهائل من اللاجئين يلقي عبئاً على أي بلد من البلدان. وقد أرسلت ماليزيا إلى بنغلاديش معونة إنسانية في ٩ أيلول/سبتمبر وسوف ترسل المزيد. وانطلاقاً من روح الرحمة والإنسانية، أدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الإنسانية في بنغلاديش.

إن فشلنا الجماعي في إيجاد حلٍّ للقضية الفلسطينية أمر غير مقبول بالمرّة. وما زالت الحالة في فلسطين مروّعة ورهيبة مع استمرار إسرائيل في انتهاك القانون الدولي بنهجها الأخرق ضد الفلسطينيين العزل. ومع بلوغ الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية عامه الخمسين، يجب علينا أن نواصل تكثيف جهودنا الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وتؤكد ماليزيا مجدداً أن أي إجراء تتخذه إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف هو أمر غير قانوني وغير مقبول على الإطلاق. وما زلنا نشعر بقلق بالغ حيال عدم مساءلة قوات الاحتلال الإسرائيلية والحصار المستمر على قطاع غزة والأزمة الإنسانية الناجمة عنه. ونشعر بهلع شديد مع تضاؤل آفاق التعايش السلمي حيث لا تزال أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية مستمرة بلا هوادة.

إن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا يزال يشكل تحدياً. وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا مجدداً دعمها للعمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ونهجها الاستباقي فيما يتعلق بالحاجة إلى تقرير فصلي خطي للأمن العام عن تنفيذ ذلك القرار. ونحث المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء، على الثبات على المبدأ في دعم تلك الدعوة الحيوية. وإذا واصلنا السماح بالإضعاف المتعمد للقرار على نحو صارخ، مما يجعله غير قابل للتطبيق، سنكون متهمين بتفكيك حل الدولتين.

نواجهها اليوم لها تأثير متزايد على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يؤثر على اقتصاداتنا وحياتنا بطرق لم نشهدها من قبل. ولهذا السبب، اتخذت ماليزيا جهوداً كبيرة لتحسين تشريعاتنا وقدراتنا على الإنفاذ عن طريق اعتماد نهج شامل لمنع ومكافحة تلك الجرائم الشنيعة.

وللأسف، فيما نكرّس اهتمامنا للسلام والعيش الكريم وكوكب مستدام، يوجد في العالم أشخاص يعانون من جرائم مروّعة ضد الإنسانية. فعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا تجدد العنف بتحريض من جماعة مسلّحة ضالّة ويائسة من الروهينغيا في ولاية راخين. ومع ذلك، فإن عمليات التطهير اللاحقة التي قامت بها ميانمار قد أودت بحياة عدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء وسببت فرار أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من الروهينغيا من ديارهم.

إن أعمال العنف العشوائية التي ترتكب ضد الروهينغيا خلال تلك العمليات يثير قلقاً بالغاً لماليزيا وغيرها. وقد أطلقت هذه الفظائع العنان لأزمة إنسانية كاملة لا يمكن للعالم أن يتجاهلها ببساطة ويجب أن يُلزم بالتصرف تجاهها.

وإذا لم تُعالج الحالة الراهنة بحكمة، فسيُصبح الأشخاص البائسون في ولاية راخين فريسة سهلة للتجنيد من جانب المتطرفين، حيث يوفر لهم الإحباط والغضب والحرمان لأمد طويل تربة خصبة. وعلى الرغم من أن حكومة ميانمار قد أعطت تأكيدات متكررة بأنها ستقوم بتنفيذ التدابير الرامية إلى حل هذه المسألة، فإن حوادث العنف الأخيرة لم تخفف من شواغلنا لوضع الضمانات الفعالة على أرض الواقع. ولذلك فإنني أدعو حكومة ميانمار إلى وضع حد للعنف ووقف تدمير الحياة والممتلكات، والسماح فوراً ودون عائق بإيصال المعونة الإنسانية.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على حكومة بنغلاديش لبذل قصارى جهدها في استقبال ما يقرب من نصف

استعراض هيكل السلام والأمن وتعزيز التنمية الشاملة وإصلاح نظام الإدارة في الأمم المتحدة، من بين أمور أخرى.

وترى ماليزيا أن أي مبادرة رئيسية للإصلاح يمكن أن تشمل تدابير لخفض التكاليف ينبغي ألا تعوق أو تعطل الجهود الإنمائية الحالية للمنظمة من أجل تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع. ويشمل ذلك عمليات حفظ السلام وبناء السلام والبرامج الإنمائية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الواقعة في مناطق النزاع. وأود أن أعرب عن كامل التعاون والدعم والالتزام من وفد بلدي بالعمل على نحو وثيق مع الأمين العام وجميع الدول الأعضاء ومختلف الجهات صاحبة المصلحة نحو تنفيذ المبادرات الإصلاحية.

فلنعمل على تقوية تصميمنا على الوفاء بمسؤولياتنا الجماعية. وأود أن أؤكد للجمعية دعم ماليزيا والتزامها المستمرين بجدول أعمال الأمم المتحدة وأعمال الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سامورا كامارا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إلى الجمعية العامة تحيات أخوية وتمنيات طيبة من فخامة السيد أرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون. ويُعرب الرئيس كوروما عن أسفه العميق لأنه لا يستطيع المشاركة في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بسبب ظروف لا يمكن تفاديها. ومع ذلك، تلقيت تعليمات منه بأن أنقل هذه الرسالة:

”إنني أهنئ الرئيس على توليه مسؤولية توجيه عمل الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أن أؤكد له دعمي الشخصي ودعم بلدي خلال فترة ولايته. وأود أيضاً أن أهنئ السيد أنطونيو غوتيريش، أميننا العام الجديد، وأن أرحب به بحرارة. وإنني أثني على سلفيهما،

وستواصل ماليزيا دعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولا يجب تجاهل محنة نحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجل. وبالنظر إلى ضعف الحالة المالية للوكالة، فإننا نحث المجتمع الدولي على تعزيز التزامه بتوفير المساعدة المالية وغيرها من المساعدات ذات الصلة.

وفي كفاحنا ضد آفة التطرف العنيف، تود ماليزيا أن تؤكد مجدداً استمرار الحاجة الملحة إلى تسخير النهج الوسطية للتخلص من نشر التطرف والراдикаلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد ماليزيا مجدداً دعوتها من أجل الحركة العالمية للمعتدلين، التي أنشأها رئيس الوزراء نجيب رزاق في عام ٢٠١٠، لإخماد نيران الكراهية والحد من تأثير الأفكار المتطرفة والتعصب القصير النظر وكره الأجانب والكراهية العنصرية، من بين أمور أخرى.

ومن المآل على المجتمعات المحلية من مختلف الأعراق والديانات والثقافات الالتقاء معاً في السعي إلى التطوعات المشتركة والسلمية للاحتفاء بتنوعنا، بدلاً من أن تتأثر بشراك التطرف وتقع فيها. ولذلك، تتطلع ماليزيا إلى إيصال مبادرة الحركة العالمية للمعتدلين إلى الأمم المتحدة من خلال مشروع قرار في هذه الدورة. ومن الحتمي أن تغطي أصوات العقل والتسامح والتفاهم على الأصوات التي تمجد التطرف الذي ينشر بذور الكراهية بين مجتمعاتنا.

ولا يسع الأمم المتحدة أن تقف دون حراك وأن تظل مكتوفة الأيدي إذا أرادت النجاح في أداء المهام الشاقة الماثلة أمامها. وقد بادر الأمين العام، منذ أن تولى رئاسة المنظمة، بالاشتراك مع الأمانة العامة، ببذل مختلف الجهود الرامية إلى جعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية ومرونة ومهيئة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها. وتشي ماليزيا على القيادة النشطة للأمين العام من خلال مختلف مبادراته الإصلاحية، والتي تشمل

بالفخر والوفاء والارتياح لأننا أنجزنا أدوارنا في إعادة بناء أمتنا وتحويل حياة الناس وإعطاء الأمل للملايين.

”وأود أن أشيد بالأمم المتحدة بصورة خاصة لما قدمته من إسهام كبير في استعادة السلام والأمن والاستقرار وإعادة البناء الاقتصادي في بلدي. ويسرني أن أشير إلى أن الأمم المتحدة تصف سيراليون اليوم، من خلال لجنة بناء السلام، بأنها مستودع دروس ضخم للانتقال السلس من الحرب إلى السلام والديمقراطية والاستقرار. وهذه الدروس وفرت لنا أدوات قيمة وفعالة من حيث التكلفة لتسوية النزاعات سلمياً ومنع نشوبها.

”لقد كنا دائماً على أتم استعداد ورغبة في تقاسم تلك الدروس مع بلدان أخرى في محنة مماثلة، لا سيما تلك التي تقع ضمن مجموعة البلدان السبع الصغيرة في مرحلة ما بعد النزاع، التي تسعى جاهدة للتعافي من الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود. لقد عقدنا بالفعل ثلاث انتخابات ناجحة للغاية واعترف على نطاق واسع بأنها كانت انتخابات سلمية وديمقراطية وحرّة ونزيهة بعد انتهاء الصراعات المدنية. تلك معالم بارزة تبرهن على أدائنا المثالي بشكل كبير في توطيد السلم والأمن الدوليين. ولن تكون الانتخابات التي ستجرى مختلفة من حيث الشفافية أو النزاهة أو المصداقية.

”واختيار موضوع هذه الدورة، «محورية الإنسان: السعي من أجل السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام»، جاء مناسباً وجيد التوقيت في عصر من عدم اليقين والتحديات على مستوى العالم، بما في ذلك ظهور تهديدات جديدة تستهدف تقويض جهودنا لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب جميعها. وخلال ٧٢ سنة، وعن طريق هذه المنظمة، حشدنا جهودنا معاً لمنع نشوب حرب كبرى والنهوض

السيد بيتر طومسون والسيد بان كي - مون، على التوالي، على قيادتهما والتزامهما الرائع بالمضي قدماً في تطلعاتنا وطاقتنا الجماعية، من أجل صون السلام والأمن العالميين وتحقيق التنمية المستدامة للجميع، فضلاً عن قلقهم بشأن تغير المناخ.

”وفي آذار/مارس ٢٠١٨، سيذهب شعب سيراليون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب قاداته الجدد في الانتخابات الحكومية المحلية والبرلمانية والقضائية. وبعد بضعة أشهر من الآن، سوف تنتهي ولايتي الثانية في مناصبي، وسأعمل على تسليم لائق للسلطة إلى الرئيس القادم المنتخب ديمقراطياً لسيراليون. لقد مرّت ١٠ سنوات من العمل معاً، عشر سنوات من بناء وتوطيد السلام والديمقراطية، والتمتع بجو من التداول السلمي للسلطة، والتعددية في الأحزاب السياسية، ووجود مجتمع مدني مفعم بالحياة ومناخ إعلامي ناقد.

”ونحن لم نصل بعد إلى حيث نريد أن نكون كبلد، ولكن بالدعم المستمر من المجتمع الدولي، لم تعد سيراليون حيث كانت قبل عشر سنوات.

”واليوم، فإن البلد الذي كان يعتبر دولة هشة هو الأكثر سلاماً في غرب أفريقيا، ورابع أكثر الدول سلمية في أفريقيا. وقد رفعنا اقتصادنا ليصبح واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في أفريقيا. وحتى عندما عطلنا تفشي فيروس إيبولا وأخرجنا من مسارنا، فقد كافحنا بقوة وبدعم من المجتمع الدولي، وعدنا مرة أخرى إلى تسجيل توقعات اقتصادية إيجابية.

”وأنا أنظر إلى الوراء إلى السنوات العشر تلك، وأعود بالذاكرة إلى ذلك الطريق الطويل والصعب الذي قطعناه معاً، وفيما أستعد للتنحي، فإنني أفعل ذلك بشعور

الوساطة في صون السلم والأمن الدوليين من قبل منظومة الأمم المتحدة. كما أن المساعي الحميدة للأمين العام، بما في ذلك نظام الإنذار المبكر وأفرقة الاتصال الدولية، أدوات هامة في منع نشوب النزاع، ولا بد من مواصلة تعزيزها للاستجابة لأي حالة من حالات الأزمة على نحو فعال. لذلك، يظل الاستخدام الفعال للفصل السادس من الميثاق هو الخيار الأمثل للمنظمة في منع النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية.

”ومن نافلة القول إن الوساطة تظل أداة قوية لمنع النزاعات المسلحة وتسويتها، ويجب أن تستخدم إلى أقصى حد ممكن. وبلدي استفاد فعلاً من جهود الوساطة تحت رعاية الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد تعلمنا من التجربة أنه لكي تكون جهود الوساطة مثمرة، يجب اعتماد تدابير مثل وقف الأعمال العدائية في الوقت المناسب، واتفاقات وقف إطلاق النار ذات المصادقية، ونشر عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبين في الوقت المناسب لكي تتمكن من الاضطلاع بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والمشردين.

”علاوة على ذلك، يجب زيادة تعزيز دور المنظمات الإقليمية في شراكة مع الأمم المتحدة لضمان زيادة الاستجابة على المستوى الإقليمي في تنفيذ التدابير الوقائية، مثل آليات الإنذار المبكر. والمنظمات الإقليمية عادة ما تكون أقدر على توليد الإرادة السياسية الضرورية لمنع نشوب النزاعات داخل أقاليمها.

”إن دور لجنة بناء السلام مثال يحتذى، وينبغي الاستفادة من تجاربها وخبرتها ومعارفها في منع تصاعد النزاعات إلى العنف أو الحرب، وكذلك في دعم المساعي ما بعد انتهاء النزاع. وفي هذا السياق، فإننا نشجع على

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء من كل الأعراق. غير أننا نواجه تحديات عالمية غير مسبقة ذات أبعاد هائلة. فدورات الصراع والعنف المدمرة التي تبدو بلا نهاية، والآثار المدمرة لتغير المناخ، وانتشار الإرهاب، وأكبر أزمة للاجئين والمهجرة والأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث لا تزال تلقي ظلالاً من الشك على فعالية آلياتنا الدولية، فضلاً عن قدرتنا على تعزيز السلام المستدام وتوفير العيش الكريم للجميع.

”ولذلك، ينبغي لنا أن نولد أفكاراً إبداعية وآليات ذات مصداقية للوصول بجميع النزاعات إلى نهاية سلمية. وينبغي تعزيز التقدم الاجتماعي والسلام والأمن وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلينا أن نضمن مستويات حياة أفضل للبشرية. ويجب أن يظل التزامنا ثابتاً لبناء كوكب مستدام للأجيال الحالية والمقبلة. وفي هذا السياق، ينبغي للجمعية العامة التفكير في الإصلاحات التي ستعزز التزامنا الجماعي بالتمسك بالمقاصد والمبادئ التي تأسست عليها منظمتنا.

”والجمعية العامة ما انفكت تؤكد التزامنا الجماعي بتعزيز دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها. وهي أداة قيمة وفعالة من حيث التكلفة. وسيراليون لديها اعتقاد راسخ بأن علينا أن نواصل البناء على المكاسب التي تحققت في جهودنا في مجال الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بيننا وبين منظماتنا الإقليمية والعناصر الفاعلة، والاستفادة من الخبرات التي ساعدتنا على تحقيق السلم والأمن الدوليين النسبيين.

”وفي هذا الإطار، أشعر بالارتياح إزاء الزخم القوي للاستخدام التفضيلي للدبلوماسية الوقائية وجهود

في نظام الرعاية الصحية. وقد انتصرنا في المعركة إلى حد كبير من أجل إنهاء فيروس إيبولا واستئصاله ومنع تكرار ظهوره، وذلك من خلال القيادة القوية والملكية المجتمعية والصمود الوطني.

”وبينما كنا نوشك على التعافي وبدء مرحلة ما بعد الإيبولا، تعرضت سيراليون بشدة لأمطار غزيرة في الساعات الأولى من يوم ١٤ آب/أغسطس، مما أدى إلى حدوث فيضانات سريعة في عدة مناطق من العاصمة، فضلاً عن انهيار جبل سوغارلوف المطل على فريتاون وضواحيها، مما تسبب في دمار واسع النطاق. وكانت لذلك عواقب وخيمة وبعيدة الأثر، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، الذين كانوا هم الأكثر تضرراً. وقتل أكثر من ٥٠٠ شخص وأصيب عدة أشخاص بجروح بالغة وصدمات نفسية، ولا يزال أكثر من ٦٠٠ شخص في عداد المفقودين، وحوالي ٧ ٠٠٠ شخص بلا مأوى، وقدّرت قيمة الممتلكات والأصول المادية التي فقدت بحوالي ٣٠ مليون دولار.

”إن هطول الأمطار هذا العام هو الثالث في سلسلة من الأمطار الغزيرة ذات التأثير المدمر أساساً على الفئات السكانية الضعيفة في مدننا. وتسبب تلك الأمطار في تشريد المئات من الأشخاص وتدمير الأراضي الزراعية والأعمال التجارية، والممتلكات، ووقوع خسائر في الأرواح.

”وبينما أغتنم مرة أخرى هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي على ما قدمه من دعم خلال لحظات الحزن والحاجة هذه، أود أن أشير إلى أن هذه الكوارث هي تذكير صارخ بأن تغير المناخ حقيقة. كما أنها تبين مدى هشاشة سيراليون تجاه تغير المناخ. ولذلك، فإنني أؤكد مجدداً دعم سيراليون لاتفاق باريس بشأن تغير

تبادل الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من خلال مشاركة لجنة بناء السلام.

”وكما ذكرت آنفاً، منذ أن توليت قيادة سيراليون قبل عشر سنوات تقريباً، لا يزال البلد يحرز تقدماً مطرداً، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية في البنية الأساسية والتنمية البشرية والزراعة والأمن الغذائي والديمقراطية والعلاقات الدولية والعدل وحقوق الإنسان والحكومة الشاملة للجميع، على النحو المبين في خطتي الإنمائية المتوسطة الأجل، خطة التغيير، تليها خطة تحقيق الرخاء. وقطعت هذه الاستراتيجيات التحويلية شوطاً كبيراً في إصلاح الأضرار وتضميد الجراح الناجمة عن حرب وحشية بوضوح أكثر، مع رسم الطريق أيضاً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والرخاء المشترك، وعلى الأخص، من أجل تحويل سيراليون إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٥

”وقبل ثلاث سنوات، في عام ٢٠١٤ تحديداً، أدى تفشي فيروس إيبولا غير المتوقع وغير المسبوق إلى القضاء على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمكاسب التي حققتها سيراليون بشق الأنفس خلال عشر سنوات من الجهود التدريجية لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وبعد فترة وجيزة من الاعتراف بسيراليون كونها واحدة من البلدان التي حققت أعلى معدل للنمو في العالم، انخفض اقتصادنا بشكل حاد جداً، من معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٥,٢ في المائة و ٢٠,١ في المائة، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، على التوالي، ليسجل معدلات منخفضة بلغت ٤,٦ و - ١,٧ في المائة، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على التوالي. وكشف هذا الوباء عن مواطن ضعف نظامية أساسية ظلت قائمة وتحتاج إلى معالجة في سيراليون ما بعد النزاع، لا سيما

الفيروسية، بما في ذلك فيروس الإيبولا. وتشير الفيضانات والانحياالات الوحلية، إلى زيادة التركيز على البيئة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الأراضي، وإعادة التحريج، والسكن الميسور التكلفة، والتوسع الحضري ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.

”وبينما لا نزال عازمين على تسريع التحول الإيجابي لسيراليون، وكفالة استفادة أبناء سيراليون من فوائد السلام والديمقراطية المستحقين، فإننا نتطلع إلى المزيد من المشاركة الاستراتيجية مع شركائنا في التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة في سيراليون، لا سيما فيما يتعلق بتنويع اقتصادنا، مع التركيز على الزراعة، ومصائد الأسماك، والسياحة، والصناعات التحويلية، فضلا عن الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة. وثمة الكثير من الأدلة على أن تلك القطاعات المليئة بالموارد تنطوي على إمكانات اقتصادية هائلة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب وعلى مستوى التعاون الثلاثي. ونحث شركاءنا على الانضمام إلينا في الاستفادة من تلك الإمكانيات.

”وكمنسق للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن، أود أن أنهي ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على قلق أفريقيا من بطء وتيرة عملية الإصلاح. وقد عبر عن هذا القلق الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، فخامة البروفيسور ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، فضلا عن العديد من رؤساء الدول والحكومات.

”وبخلاف الضرورة الملحة لتصحيح الظلم التاريخي بحق أفريقيا، يجب أن نمنع التفكير في الحقائق الجغرافية السياسية التي تفرض بوجه عام إصلاح وتحديث منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. علينا أيضا أن

المناخ، وأحث على بذل جهود عالمية منسقة من أجل التعامل مع هذا التهديد الفوري والحقيقي للبشرية.

”تحت قيادتي، عززت سيراليون الاستقرار السياسي من خلال تعزيز المؤسسات وإرساء أسس الحكم الرشيد عن طريق إتاحة قدر كاف من النفوذ وحرية التصرف لتلك المؤسسات للوفاء بالولايات القانونية لكل منها. إن حكومة بلدي قد سجلت إنجازات هامة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن تعزيز تشغيل الشباب وتمكينهم. وقد أرسينا المزيد من الاستقرار والبيئة التنظيمية من أجل الاستثمار وتوليد الثروة، التي ستتيح في الأجلين المتوسط والطويل تهيئة فرص عمل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء.

”وقد وفرت برامج حكومي بشأن الحكم المحلي واللامركزية حيزا أكبر للمشاركة المجتمعية المحلية الأوسع والأعمق في مسار التنمية في بلدنا. وعلاوة على ذلك، أدى كل من إطلاق مبادرة الحكومة المفتوحة في عام ٢٠٠٨، وبعدها عضويتنا في شراكة الحكومات المفتوحة في عام ٢٠١٤، إلى إرساء إطار فعال للحكومة الشفافة وتمكين المواطنين، مما أدى إلى بناء الثقة بين حكومة بلدي والشعب. وأصبحت سيراليون الآن، بفضل هذه التطورات، على مسار قوي وسوف تواصل توطيد الانتقال من الحرب إلى السلام وتعزيز المكتسبات الديمقراطية والنمو الشامل للجميع وتوفير الحياة اللائقة للجميع.

”إن حكومي التي تعلمت من تفشي فيروس الإيبولا، قد استجابت لمهمة بناء نظام صحي مرن لمنع وكشف أي تهديد للصحة العامة ذي طبيعة مماثلة والتصدي له. وقد أنشأنا مختبرات للصحة العامة على الصعيد الوطني، لديها قدرات كاملة على إجراء الاختبارات للحمى النزفية

ولذلك، أود أن أشكر جميع شركائنا في التنمية، سواء على الصعيدين الثنائي أو المتعدد الأطراف، الذين تعاونوا معنا لدعم الخطوات العملاقة التي قطعناها خلال فترة ولايتي الرئاسية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى، و ٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إيفانوفتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به اليوم رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، السيد (أنظر A/72/PV.15).

خلال هذه الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، وإذ تبذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أقصى الجهود لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والبحث عن حلول لها، أود أن أشدد على أن توطيد السلام والأمن والاستقرار الدولي لا يزال يشكل أيضا أولوية بالنسبة لجمهورية صربيا. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، يبذل بلدي أقصى الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي، وتحقيق الاستقرار والمصالحة، وهي جهود مشهود له بها، وتم الاعتراف بها على نطاق واسع. ولذلك، فإننا نشاطر تماما نهج ورؤية عمل دول غرب البلقان معا.

خلال المناقشة العامة في هذه الدورة، أكدت العديد من الشخصيات الحاجة إلى احترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. لكن رئيس وزراء جمهورية ألبانيا استخدم الجمعية مرة أخرى لدعوة الدول الأعضاء إلى الاعتراف باستقلال المقاطعة الصربية الجنوبية، ما يسمى بدولة كوسوفو المستقلة، بما يتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي تستند إليها المنظمة. وللأسف، ضلل رئيس وزراء ألبانيا أيضا الدول الأعضاء عبر زعمه أن

نفكر في القوة العددية للقارة، وتنامي قوتها الاقتصادية، ودينامياتها السكانية والدور المتزايد الذي تقوم به في النظام المتعدد الأطراف. وإزاء تلك الخلفية، فإن مطالبة أفريقيا، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، تكتسي مشروعية أكبر ويلزم تناولها والتعامل معها على أساس من الإنصاف في نظام الحوكمة العالمي.

”وإذ ننظر إلى الأعمال التي تنتظرنا، دعونا لا نغفل عن التزامنا المشترك بضمان تحقيق عالم ينعم بالسلام والأمن عن طريق حل خلافاتنا، بما في ذلك النزاعات على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال الحوار البناء. يجب أن نحترم آليات الوساطة القائمة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأن نعطي الأولوية لتعزيزها. وإنني على يقين من أن وتيرة التنمية العالمية وتحقيق السلام والأمن ستصبح أكثر سرعة، إذا أدركنا حكمة إعادة توجيه الموارد من سباق الأسلحة النووية الحالي إلى التنمية التي محورها الناس. وسيفيد ذلك البشرية أكثر من استمرار التنافس الضار على التفوق. كما أنه سيسهل تحقيق هدفنا التوأمين المنشودين المتمثلين في السلام والتنمية المستدامين.

”سأغادر منصبي كرئيس لبلدي الحبيب، مع خالص الأمل في أن يؤدي التنفيذ الناجح للأولويات والبرامج التي أشرت إليها، إلى تعزيز قدرة سيراليون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحدوني الأمل أيضا في أن يواصل المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب شعب سيراليون العظيم والصامد في السعي إلى تحقيق طموحنا الجماعي لأن نصبح بلدا متوسط الدخل. ويحدوني وطيد الأمل في الحفاظ على الزخم الحالي ومسار التنمية، اللذين تحددهما الاستراتيجيات التحويلية والإجراءات التحفيزية، من خلال استمرار شراكة الأمم المتحدة مع خلفي.

الخارجية، وهي تأتي بالتوازي مع فرض الحصار الظالم وغير القانوني البري والبحري والجوي، الذي تم التمهيد له بارتكاب جريمة القرصنة الإلكترونية لموقع وكالة الأنباء القطرية.

إن تلك الإجراءات الظالمة وغير القانونية المستمرة منذ أكثر من ثلاثة أشهر تنطوي على حصار مكتمل الأركان، ينتهك بشكل صارخ أسس ومبادئ التعاون التي قامت عليها الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها ومبادئ العلاقات الودية بين الدول والمبادئ الإنسانية. كما ينتهك ميثاق مجلس التعاون الخليجي، وينتهك الاتفاقيات الثنائية والدولية. لذلك، نددت به دول عديدة وطالبت برفعه وأعربت الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة عن قلقها حيال الآثار المترتبة عليه. وفي الوقت الذي تواجه فيه دولة قطر هذه الإجراءات التعسفية بوحدة شعبها وتلاحمه مع قيادة الدولة وبفضل مكانتها المرموقة على الساحة الدولية ودعم غالبية المجتمع الدولي لموقفها وشراكاتها الإقليمية الدولية الواسعة الهادفة إلى مواجهة التحديات الجماعية، إلا أن مثل هذه الإجراءات تقوض جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون بين الدول ومواجهة التحديات المشتركة.

وعلى الرغم من هذه المحاولات العديدة لتشويه صورة دولة قطر، فإن المجتمع الدولي يدرك أهداف حملة التشويه، وخاصة بعد أن فشلت دول الحصار في تقديم أدلة على ادعاءاتها التي تُساق ضد دولة قطر، وأن مطالبتها ما هي إلا محاولة لمعاينة دولة قطر على سياستها المتمثلة في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير ودورها في حل النزاعات بالسبل السلمية، في محاولة لإجبار دولة قطر على تغيير سياستها المعروفة والمستندة إلى سيادة القانون والشراكة مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات المشتركة.

إن سجل دولة قطر في مكافحة الإرهاب تشهد له الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون في هذه المواجهة، ويتفوق على سجل

الحوار يجري بين دولتين، صربيا وكوسوفو، وليس، كما هي الحالة الحقيقية، بين بلغراد وبريشينا، أي المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في الإقليم.

وأود أن أؤكد أن جميع القضايا العالقة في عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا يتم تناولها في الحوار الذي يجري في بروكسل، بتيسير من الاتحاد الأوروبي.

ولن يؤدي أي عمل انفرادي أثناء سير الحوار إلا إلى تقويض هذه العملية. وغني عن القول أن مداخلات من قبيل تلك التي أدلى بها رئيس وزراء ألبانيا اليوم قد تعرض للخطر النتائج الإيجابية للحوار وتؤدي إلى عدم إحرازه تقدما في المستقبل.

في الختام، أود أن أشير إلى أن حل مشكلة مركز هذا الإقليم الواقع في جنوب صربيا من بين الأولويات العليا لحكومة بلدي. وقد برهنا مرارا وتكرارا على استعدادنا للإسهام بفعالية في جهود التوصل إلى حلول تكون مقبولة للجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا.

إن كوسوفو ليست دولة مستقلة وليست عضوا في الأمم المتحدة. وأود أن أقول بوضوح وأن أشدد مرة أخرى على أن صربيا ستواصل استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية.

السيد الكواري (قطر): يود وفد بلادي أن يعبر عن رفضه للمزاعم والادعاءات المفبركة التي وردت في بيان دولة الإمارات العربية المتحدة ضد بلادي، دولة قطر، التي تواجه حصارا غير قانوني وجائرا يستهدف سيادتها والتأثير على سياستها وقرارها الوطني.

إن ما ورد في بيان دولة الإمارات هو استمرار لسلسلة المزاعم والفبركة التي بدأت دول الحصار، ومنها الإمارات العربية المتحدة، في محاولات تسويقها لتشويه سمعة دولة قطر والإضرار بعلاقاتها مع الدول الصديقة وفرض الوصاية على سياستها

لم أضطر لأخذ الكلمة في هذه الساعة المتأخرة، ولكنني أرى أن من المهم أن أقول بضع كلمات لوضع الأمور في نصابها.

لقد شكك ممثل صربيا في الدعوة التي وجهها رئيس وزراء ألبانيا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تعترف بعد بكوسوفو. وأود أن أذكر بأن كوسوفو دولة مستقلة منذ عام ٢٠٠٨، وقد اعترفت بها ١١٤ دولة من بين الدول الأعضاء حتى الآن. وفي غضون عقد من الزمن تقريبا، رسخت كوسوفو وعززت هويتها الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم، وأثبتت أنها تسهم إسهاما قيما في السلام والاستقرار والتعاون في المنطقة. فكوسوفو حاليا عضو ومشارك نشط في جميع المبادرات الإقليمية في جنوب شرق أوروبا. وقد وقعت على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وهي تعمل، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الأخرى في المنطقة، من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلا.

وكان للاعتراف الدولي بكوسوفو ومشاركتها الكاملة في جميع الهيئات الإقليمية فوائد واضحة. حيث أديا إلى تحسين المناخ السياسي العام في المنطقة وتيسير التجارة والعلاقات الاقتصادية وتحسين تنقل الأشخاص، ولا سيما الشباب. وسنبقى مقتنعين بأنه، بناء على ذلك السجل، لا يمكن للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلا أن تستفيد من وجود كوسوفو ومساهمتها. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الاعتراف بكوسوفو ومساعدتها على المضي قدما يشكلا، كما ذكر رئيس الوزراء راما صباح اليوم،

”إسهاما مباشرا في تحسين حياة مواطني كوسوفو واستثمارا في أمن واستقرار المنطقة بأسرها وجميع البلدان فيها، بما فيها صربيا“ (A/72/PV.15، ص ٢٥).

إن كوسوفو وصربيا منخرطتان منذ عدة سنوات في حوار، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وهو يجري على أعلى المستويات في الوقت الحاضر. وأدى ذلك إلى التقريب بين البلدين لإيجاد حلول

من وجه لها الاتهامات. حيث تعمل دولة قطر بشكل وثيق مع شركائها على مختلف الصعد الأمنية والقانونية والميدانية سواء من خلال مشاركتنا في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب وغيره من الجهود الدولية والإقليمية. كما تعمل دولة قطر وفق الآليات القانونية الثنائية الرامية إلى ترسيخ التعاون الإقليمي والدولي بشأن أنشطة مكافحة الإرهاب وحرمانه من التمويل. كذلك حرصنا على التنفيذ الكامل للالتزامات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله، سواء ما يتعلق منها بتجميد الأصول أو حظر السفر أو حظر الأسلحة بحق جميع الأشخاص والكيانات التي اعتمدها مجلس الأمن. كما أن دولة قطر لم ولن تتساهل في مسألة تنفيذ جميع التدابير ذات الصلة بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ختاما، نؤكد على المسؤولية الجماعية للالتزام بأحكام ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان. ونعتقد جازمين بأن الجمعية العامة، بصفتها المحفل التمثيلي الأكبر والأهم على المستوى الدولي، هي المحفل المناسب للدفاع عن المبادئ الواردة في الميثاق وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وبدلا من اتهام ودولة قطر، فإن على دولة الإمارات أن تتوقف عما تقوم به من خروقات لقرارات مجلس الأمن في ليبيا وشراء الأسلحة من كوريا الشمالية لتوريدها إلى مناطق النزاعات ودعم نشر الفوضى وإشعال الحروب بتوظيف مقاولي الحروب المرتزقة والتدريج بمحاربة الإرهاب لتحقيق أهداف ذاتية وما يترتب على ذلك من إنتاج للإرهاب كنتيجة لسياساتهم الفاشلة. وبالتالي، فإننا نطالب المجتمع الدولي بإدانة هذه الإجراءات وردعها للكف عنها.

السيد إدريسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل صربيا، ردا على بيان رئيس وزراء ألبانيا، دولة السيد ايدي راما، صباح اليوم في المناقشة العامة (أنظر A/72/PV.15). كنت أود لو أتي

السيد الشناوي (مصر): آخذ الكلمة لأمارس حق الرد على ما ذكره وفد قطر. فليس غريباً على وفد النظام القطري أن يلجأ إلى استخدام الادعاءات للدفاع بشكل يائس عن موقفه بعد أن فاض الكيل بمصر والسعودية والإمارات والبحرين، واتخاذها التدابير القانونية مؤخراً لمنع ذلك النظام من دعمه للإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

فكما هو معروف للجميع، فإن النظام القطري هو أحد الأنظمة الداعمة للإرهاب سواء في سورية أو في العراق أو في ليبيا وفي غيرها من الدول الأخرى. وهو نظام يقدم التمويل للإرهاب على نحو ما تم مؤخراً، على سبيل المثال، في العراق بدفع الفدية للإرهابيين في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويقدم كذلك ذلك النظام الأسلحة للإرهابيين، ويوفر لهم الملاذ الآمن، بل ويمنحهم الجنسية القطرية، ولا يقوم بتسليمهم أو محاكمتهم على نحو ما تقضي به قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويقوم كذلك بالتحريض على الإرهاب بشكل واضح ومعروف. إن دعم قطر للإرهاب هو أمر أشارت إليه صراحة تقارير لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وهو أمر معروف للجميع ومتواصل منذ سنوات.

وإن إصرار هذا النظام الداعم للإرهاب على الاستمرار في دعمه هو نهج مرفوض، وإن رفضه الدول عن توجيهه هذا والعودة إلى الصواب هو الذي حدا بالدول الأربع إلى اتخاذ ما تتخذه من تدابير في إطار القانون الدولي. ونود أن نذكر الجميع، وعلى رأسهم النظام القطري الداعم للإرهاب، بأن التصدي للإرهاب ومكافحته هو التزام على كل دولة من الدول بموجب ما تفرضه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهو أمر يرفضه بالقطع ولا يفهمه النظام القطري في ضوء دعمه للإرهاب.

السيد الكواري (قطر): إن من دواعي الأسف أن يعاود وفد دولة الإمارات العربية المتحدة التهجم على دولة قطر. وهو ليس بالأمر المستغرب في ظل إعلان نتائج التحقيق في

مشتركة لمجموعة من المسائل الهامة لأجل مصلحة مواطنيها. ونحن ندعم ذلك الحوار ونشجع البلدين على مواصلة العمل صوب التطبيع الكامل لعلاقتهم كأفضل استثمار يفتح أمامهما آفاقاً حقيقية تجاه المصالحة. وذلك ما يلزم كل من كوسوفو وصربيا. وذلك ما يجب أن تحققه منطقة غرب البلقان بكاملها بغية بناء الحاضر وتصميم مستقبلها - مستقبل يسوده السلام، مستقبل في أوروبا.

السيد المشرخ (الإمارات العربية المتحدة): إننا نأسف لسعي دولة قطر لصرف الانتباه مرة أخرى عن التزاماتها الدولية وعدم قدرتها على فهم الإجراءات المشروعة التي اتخذتها أربع دول لمكافحة الإرهاب ووصفها على أنها إجراءات غير قانونية. إن الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية التي اتخذتها الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب هي إجراءات يسمح بها القانون الدولي وتعتبر الرد المناسب في مواجهة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قطر، بما في ذلك تمويلها المستمر للتنظيمات الإرهابية.

إن قرارنا بقطع العلاقات مع دولة قطر لم يكن بالقرار السهل أو المتعجل، بل إن هذه الإجراءات هي رد على سلوك قطر المزعزع للاستقرار طوال عقدين من الزمن، وعلى تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية ودعمها للفكر المتطرف في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. إن قيام قطر بتمويل ودعم التنظيمات الإرهابية يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والاتفاقات المتعددة الأطراف. سنواصل العمل بهذه الإجراءات في مواجهة قطر حتى تُغيّر من نهجها وإلى حين تأكدنا بأننا أصبحنا في مأمن من هذه السياسات العدائية.

وبإمكان قطر إما أن تصبح دولة مارقة تقوم بدور المتبرّع للإرهابيين أو أن تتصرف كعضو مسؤول ومن خلال جهود نزيهة وشريفة في المجتمع الدولي، ولكن لا يمكنها أن تكون الاثنين معاً.

جريمة القرصنة الإلكترونية التي تعرّض لها موقع وكالة الأنباء القطرية في شهر أيار/مايو، وهو تحقيق شاركت فيه - إلى جانب السلطات القطرية - أجهزة أمنية عالمية، حيث أظهرت تلك النتائج أن المحجمات مصدرها دولة خليجية مجاورة. لقد بُنيت على هذه الجريمة النكراء حملة من الكذب والتضليل استهدفت دولة قطر. وإن ما ورد من ادعاءات كاذبة في بيان وفد الإمارات هو استمرار لتلك الحملة التي بات واضحاً للجميع الجهة التي تقف وراءها.

ونكرر أن جميع الادعاءات التي تسعى إلى خلق صلة بين دولة قطر والإرهاب هي ادعاءات باطلة ولا أساس لها من الصحة. إن من وقف وراء تلك الحملة حاول إلصاق تهمة الإرهاب بدولة قطر باطلاً اعتقاداً بفعالية استخدام اسم الإرهاب. وسرعان ما تبين فشل تلك المحاولات المغرضة لأن المجتمع الدولي يرفض استغلال تهمة الإرهاب لتحقيق مآرب سياسية وكذريعة لقمع التعددية وتشويه صورة الدول وعزلها عن الساحة الدولية.

إن دولة قطر تحارب الإرهاب بلا هوادة، وباتت جهودها محل إشادة من الجميع. وفي المقابل، فإن المثير للسخرية أن يحاضر وفد الإمارات عن مكافحة الإرهاب في الوقت الذي شارك فيه مواطنوه في أكثر المحجمات الإرهابية بشاعة ودموية في التاريخ، وفي الوقت الذي لا يزال نظامها المالي يُعتبر من أكثر الأنظمة التي يستفيد منها الإرهابيون وغيرهم للالتفاف على منظومة الجزاءات الدولية.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/٤٠.